

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧١٧** (الاستئناف ١)

الأربعاء، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تراوري .... (غينيا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد سميرنوف
اسبانيا .... السيدة منديس
ألمانيا .... السيد فون أونغرن – سترنبرغ
أنغولا .... السيد هلدر لوكاس
باكستان .... السيد خالد
بلغاريا .... السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة
شيلي .... السيد مكييرا
الصين .... السيد جانغ يشان
فرنسا .... السيدة داشون
الكاميرون .... السيد بانوم
المكسيك .... السيد بوخالتي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2003/283)

03-27660 (A)
0327660

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلي بابوا غينيا الجديدة وبنما وبوليفيا وبيرو وتونس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وزامبيا وزمبابوي والسنغال وفترويلا وليختنشتاين وملاوي والمغرب يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) والسيد مورالس (بنما) والسيد أورتز غندرياس (بوليفيا) والسيد دي ريفيرو (بيرو) والسيد الحشاني (تونس) والسيد نكولوف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) والسيد موسمباشم (زامبيا) والسيد شدياسكو (زمبابوي) والسيد فال (السنغال) والسيد ألكلاي (فترويلا) والسيد فنافيسر (ليختنشتاين) والسيد لامبا (ملاوي) والسيد بنونة (المغرب) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أكرر رجائي إلى جميع المشتركين بأن يقصروا بياناهم على ما لا يزيد على ٧ دقائق، لتمكين المجلس من مزاولة أعماله بكفاءة في إطار جدوله الزمني.

أشكر الممثلين على تفهمهم وتعاونهم.

ومن باب العمل بتدبير آخر لتحقيق الفائدة القصوى من وقتنا، وبغية السماح لأكبر عدد من المندوبين بالإدلاء ببياناهم، لن أوجه دعوات فردية للمتكلمين لشغل مقعد على طاولة المجلس أو للعودة إلى مقاعدهم بجانب القاعة. فعندما يدلي متكلم ببيانه، سيصطحب موظف شؤون المؤتمرات المتكلم التالي على القائمة إلى مقعد حول طاولة المجلس.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للرئيس التنفيذي بليكس وللمدير العام البرادعي على تقريريهما إلى المجلس بتاريخ ٧ آذار/مارس.

وبناء على تقريريهما، تعتبر اليابان أنه رغم إحراز بعض التقدم مؤخرا، إلا أن التعاون العراقي لا يزال غير كاف ومحدودا، بالرغم من الضغط المتزايد الذي يمارسه المجتمع الدولي. ونعتقد أن هناك اعترافا مشتركا في هذا الصدد ضمن المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن.

إن الحل السلمي الذي يأمل المجتمع الدولي في تحقيقه، بما في ذلك اليابان، يتوقف على تغيير موقف العراق جذريا أو عدم تغييره، واغتنام الفرصة الأخيرة الممنوحة له.

ولقد أوفدت حكومة اليابان مؤخرا المبعوث الخاص لرئيس الوزراء إلى العراق وحثت الحكومة العراقية على اغتنام هذه الفرصة الأخيرة وتحقيق نزع السلاح، لكن رد العراق كان غير كاف. كذلك لم يحدث تغيير أساسي في موقف العراق منذ ذلك الحين. ونعتبر أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يظهر للعراق بوضوح موقفه الثابت، ويمارس مزيدا من الضغط بغية أن يتعاون العراق مع المفتشين فورا وبالكامل وبدون شروط وعلى نحو استباقي، ويمتثل لالتزاماته بترع السلاح.

ومشروع القرار المنقح الذي اقترحته أسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتاريخ ٧ آذار/مارس يمثل جهدا حقيقيا أخيرا للحفاظ على التضامن الدولي، ولممارسة الضغط المتضافر من المجتمع الدولي على العراق، ولدفع العراق إلى نزع سلاحه طوعا. لذلك، أعربت اليابان عن تأييدها لمشروع القرار هذا. وينبغي للعراق أن يراعي بجدية حقيقة أن الضغط يمارس عليه كي يقرر ما إذا كان يريد اغتنام هذه الفرصة الأخيرة أم لا.

وفي هذه المرحلة، تجري على قدم وساق مشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان الأخرى. فإذا لم يعتمد مشروع قرار ثان وظل المجتمع الدولي منقسما، فإن ذلك لن يفيد العراق فحسب، بل وسيثير أيضا شكوكا خطيرة تجاه سلطة الأمم المتحدة وفعاليتها. وتأمل حكومة اليابان أن يكون مجلس الأمن متحدا ويظهر رأيه بشكل واضح وثابت، ويفي بمسؤوليته عن السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد عروة (السودان): سيدي الرئيس، تكتسي جلسة المجلس اليوم أهمية استثنائية مستمدة من دقة وحراجة الوضع الذي يعيشه العالم في الظرف الراهن، ويثق وفدي بأنكم ستقودون أعمال المجلس في هذا المنعرج الخطير بما عُرف عنكم من حنكة وقدرة.

لقد تابع وفدي، مثل غيره من الوفود، جلسة مجلسكم الموقر في السابع من آذار/مارس ولمس مقدار التقدم الذي ظلت تحرزه عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وفق ما جاء في تقريري السيد بليكس والسيد البرادعي. إن قناعتنا تزداد رسوخا بنجاعة هذا النهج الذي توافق الجميع على اعتباره الأفضل لإنهاء الأزمة الحالية.

ويطيب لنا في هذا المقام أن نشيد بما ظل يبديه العراق من تعاون تمثلت آخر مظاهره في تدمير صواريخ الصمود ٢.

ويود وفدي أن يؤكد على نتائج قمة عدم الانحياز التي عقدت في كوالالمبور والقمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ والقمة الإسلامية التي عقدت في الدوحة، والتي دعت جميعها إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية بكافة وجوهها بما فيها احترام سيادة ووحدة العراق والكويت، وقضايا الأسرى والمفقودين. ونؤمن بأن استمرار العراق في التعاون التام مع مفتشي الأمم المتحدة ينبغي أن يكون أساسا للتسوية السلمية للأزمة وتمهيدا لرفع العقوبات المفروضة عليه. لذلك نشاطر جميع الوفود التي تحدثت وأكدت وجود بدائل أخرى غير الحرب. ونؤمن بضرورة دعم ومساندة التوجه الداعي إلى استخدام الوسائل السلمية في تسوية النزاعات تحت مظلة الأمم المتحدة. ولا نرى ما يبرر على الإطلاق إصدار أي قرار إضافي من المجلس، بل المطلوب منح المفتشين الوقت الكافي لإنجاز مهمتهم.

وتزداد الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التمسك بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. إن نذر الحرب التي تحوم فوق سماء العالم يجب ألا تحجب عن كل ذي بصيرة أن إعلان الحرب هو، في ذات الوقت، إعلان للفشل والإصرار على تبني النهج الأحادي يحمل في طياته إنكارا ضمنيا وصريحا للإرث الذي يدعو إلى تغليب فضائل التسوية السلمية ورفض نوازع العنف، وتجاهلا للأغلبية الساحقة من الآراء الرسمية التي عُبر عنها هنا في هذا المحفل، واستخفافا يصل إلى حد الإهانة، بأشواق الملايين الذين ساروا في شوارع كبرى مدن العالم معلنين رفضهم للحرب.

إن الميثاق الذي يلزمنا جميعا أشار بوضوح إلى الحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى القوة لتسوية المنازعات. وقد اتفق علماء القانون الدولي على أن الميثاق يحرم الحرب

باستثناء حالة الدفاع عن النفس وفق ما ورد في الفقرة ٥١ أو وفقا للفصل السابع استنادا إلى قرار من مجلس الأمن. إننا نعلم أن هذه الإشارات تكاد تعتبر من البديهيات التي يعلمها الجميع، غير أن التطرق إليها، والتأكيد على أهميتها، يصبح واجبا في وقت أخذت ترتفع فيه بعض الأصوات المنادية بتخطي الأمم المتحدة بل وتهميش دورها.

ويؤكد وفدي على التزامه بالميثاق نصا وروحا، ويناشد جميع الدول الأخرى إظهار تمسكها به قولا وفعلا، ويدعو إلى تغليب المنهج العقلاني الداعي إلى التسوية السلمية للأزمات، ويؤمن بأن من حق أطفالنا علينا أن نورثهم مستقبلا زاهيا تسود فيه ثقافة السلام وتتساكن فيه الحضارات والأديان والثقافات المختلفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل تايلند.

السيد كاسمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الذين سبقوني في تهنئتكم على تولي رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. وأعرب عن تقديرنا لألمانيا لرئاستها المجلس في شهر شباط/فبراير.

يوم ١٩ شباط/فبراير، أدليت ببيان أمام مجلس الأمن أكدت فيه على أهمية الحفاظ على قدسية ومصداقية إطار العمل المتعدد الأطراف، وخاصة الأمم المتحدة.

ويوم الجمعة الماضي استمعنا إلى آخر تقرير قدمه كبيرا مفتشي الأمم المتحدة السيد هانس بليكس والسيد محمد البرادعي عن نتائج عمليات التفتيش التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن دواعي سرورنا أن نسمع أن العراق يقدم المزيد من التعاون للجنة والوكالة الأمر الذي مكنهما من إحراز المزيد من التقدم في عمليات التفتيش. غير أننا لاحظنا في آخر تقرير قدمه السيد بليكس أنه في حين رحب بمبادرات العراق الجديدة، لاحظ أن

”هذه المبادرات... لا يمكن القول إنها تشكل تعاونا فوريا، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة المجالات ذات الصلة“. (S/PV.4714، ص ٥).

وقال السيد بليكس أيضا

”لا يملك المرء أن يتجنب الانطباع بأن ثمة تسارعا في المبادرات من الجانب العراقي منذ نهاية شهر كانون الثاني/يناير... غير أنه يجب التروي في الحكم على قيمة هذه التدابير“. (المرجع نفسه)

إن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يطالب بأن يمتثل العراق امتثالا كاملا مع هذا القرار ويتعاون فورا وبلا شروط وبنشاط مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. والوقت أوشك على النفاد بالنسبة لتنفيذ هذه المطالبات التي نص عليها القرار. لذلك نحن نحث العراق على أن يفي فورا بالطلب الذي جاء في القرار من خلال تقديم تعاون كامل وبلا شروط مع اللجنة والوكالة. وعندما يقوم العراق بذلك سيبرهن للمجتمع الدولي أنه يفي بأمانة بالتزامه بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بوصفه عضوا صالحا في الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تعزيز الأمم المتحدة، باعتبارها آخر أمل للبشرية في إقامة عالم يسوده العدل والسلم.

نحن، أعضاء الأمم المتحدة، نقف عند منعطف خطير في تاريخ هذه الهيئة العالمية التي تجسد أمل البشرية في إقامة عالم خال من الحرب والفقر. وما نفعله في هذه المرحلة من الزمن سيعني إما التفكك التدريجي لذلك الأمل أو تجديده. وتود تايلند أن تدعو جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يمارسوا قصارى جهودهم الجماعية لضمان الاحترام والتنفيذ الكاملين لإرادة الأمم المتحدة، كما عُبر عنها في القرار

١٤٤١ (٢٠٠٢)، من أجل الحفاظ على مقومات بقاء هذه المؤسسة العالمية وقدسيتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل الفلبين.

السيد منالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن في هذه المرحلة الحاسمة. وأود أيضا أن أثني على ريادتكم الحكيمة للمجلس. كما أود أن أمتدح وأهنئ وفد ألمانيا على إدارته الكفؤة للمجلس خلال رئاسته له في الشهر الماضي.

ويقدر وفدي أيضا الجهود التي يبذلها بلا كلل السيد بليكس والسيد البرادعي وفريقي المفتشين التابعين لهما.

ونحن ندعم بقوة جميع الجهود الرامية إلى تسوية مسألة العراق بالطرق السلمية لكننا وجدنا أن هذا ليس كافيا وأنه يتعين علينا أن نوازن ذلك بالجهود الرامية إلى ممارسة الضغوط الدبلوماسية والسياسية على القيادة العراقية حتى تترع أسلحتها. وهذا توازن صعب - النداء إلى تحقيق السلام وفي الوقت ذاته ضمان ألا تخطئ القيادة العراقية في تفسير رغبتنا في السلام على أنها رفض للجوء إلى جميع الوسائل الضرورية التي يسمح بها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

نحن نريد الشرق الأوسط مستقرا وآمنا، حيث أن منطقة الشرق الأوسط المستقرة والآمنة تعني منطقة أكثر أمنا للجميع وبصفة خاصة للمليون ونصف فلبيني الذين يعيشون هناك. إن مسألة أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق، والتي لا تزال بلا حل، تعرض للخطر استقرار الشرق الأوسط ويمكن أن تشكل تهديدا مباشرا لجميع الشعوب في تلك المنطقة، بما في ذلك الفلبينيون الذين يعيشون هناك. إننا نخشى حقا هذا التهديد الذي ينطوي عليه استخدام وانتشار ونقل أسلحة الدمار الشامل وما تعنيه بالنسبة لشعوبنا في الشرق الأوسط وفي كل مكان وكذلك ما تعنيه بالنسبة لرغبتنا في كسب الحرب ضد الإرهاب.

إن قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) وجد أن العراق في حالة انتهاك مادي لالتزاماته بمقتضى القرارات ذات الصلة. حيث لم يحصل بعد امتثال العراق الكامل القابل للتحقق. إن الرئيسة غلوريا ماكبغال - أرويو، أثناء مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الثالث عشر في كوالالمبور، دعت القيادة العراقية إلى الامتثال لالتزاماتها وإنقاذ شعب العراق البطل من عذابات صراع مدمر. وقالت الرئيسة ماكبغال - أرويو أيضا إن الشعب العراقي ينتظره مستقبل زاهر بعد هذه الأزمة وبعد الامتثال الاستراتيجي لمطالب الأمم المتحدة. وترى الرئيسة أرويو أيضا أنه يوجد مستقبل عظيم لعراق منفتح وتعددي.

نحن نشاطر آمال الجميع في السلام، بيد أننا ينبغي أن نكون دائما على استعداد لاتخاذ إجراء حاسم لصون السلم والحفاظ عليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل اليونان.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا.

وبما أن هذه هي أول مرة نتكلم فيها منذ توليكم مسؤولياتكم، سيدي، أود أن أزجي إليكم أحر التهاني وأطيب التمنيات برئاسة ممتازة للمجلس. كما أود أن أهنئ الوفد الألماني على رئاسته الممتازة جدا.

إن الاتحاد الأوروبي، إلحاقا ببيانه بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، يود أن يعيد التأكيد على أنه ما زال يشعر

بالقلق العميق إزاء الحالة في العراق. وأن الطريقة التي ستعالج بها مظاهر تلك الحالة سيكون لها أثر هام على الشؤون العالمية وعلى نظام العلاقات الدولية في العقود المقبلة. وعلى وجه الخصوص، فإننا مصممون على التصدي بشكل فعال لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن الاجتماع الاستثنائي الذي عقده المجلس الأوروبي في ١٧ شباط/فبراير دليل على موقفنا بهذا الصدد. ونتائج هذا الاجتماع، بالإضافة إلى نتائج الاجتماع الوزاري الذي عقد في ٢٧ كانون الثاني/يناير وأحكام المبادرة العامة الصادرة في ٤ شباط/فبراير إلى العراق، التي لا تزال جميعها سارية، تضم مواقفنا المشتركة التي تمت صياغتها من أجل التعامل مع هذا الوضع الخطير.

ويبقى هدف الاتحاد الأوروبي متمثلا في نزع أسلحة الدمار الشامل لدى العراق نزعا كاملا وفعالا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ونريد تحقيق نزع السلاح سلميا. ومن الواضح أن هذا هو ما تريده شعوب أوروبا. فالحرب ليست حتمية. وينبغي ألا تستخدم القوة إلا كملاذ أخير.

ونحن ملتزمون ببقاء الأمم المتحدة في محور النظام الدولي. وندرك الدور المركزي والمسؤولية الأولى لمجلس الأمن في التصدي لنزع أسلحة العراق. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل للمجلس للاضطلاع بمسؤولياته.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للعمل الجاري الذي يقوم به مفتشو الأمم المتحدة. وإننا نقدر عملهم، ونحيط علما بآخر تقاريرهم. ولا بد من منحهم الوقت والموارد التي يرى مجلس الأمن أنهم يحتاجونها. غير أن عمليات التفتيش ليست عملية لا نهاية لها، ولا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية في غياب التعاون الكامل من جانب العراق.

وينبغي ألا تراود بغداد آية أوهام. ولا بد أن يمتثل العراق لمطالب مجلس الأمن وأن يغتنم هذه الفرصة الأخيرة التي سنحت له. ولا بد أن يتعاون العراق مع المفتشين فورا وبشكل كامل ونشط وبلا شروط، بما في ذلك تزويدهم بكل المعلومات الإضافية والمحددة بشأن المسائل التي أثيرت في تقارير المفتشين. وستكون بغداد وحدها هي المسؤولة عن العواقب إذا واصلت الاستخفاف بإرادة المجتمع الدولي ولم تغتنم هذه الفرصة الأخيرة.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن وحدة وصلابة المجتمع الدولي، كما تجلى ذلك في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي اعتمد بالإجماع، وعمليات الحشد العسكري كانت ضرورية لضمان عودة المفتشين والعمل الذي أُنجز حتى الآن. وستبقى تلك العوامل أساسية لو أردنا تحقيق التعاون الكامل الذي نسعى إليه.

وفي السياق الإقليمي، يكرر الاتحاد الأوروبي اعتقاده الراسخ بالحاجة إلى تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط وحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وما زلنا ندعم نشر خريطة الطريق التي صادقت عليها المجموعة الرباعية وتنفيذها بصورة مبكرة. ولا بد من وضع حد للإرهاب والعنف. ويشكل النشاط الاستيطاني عقبة رئيسية في سبيل تنشيط عملية السلام، وعليه، فلا بد من وقفه فورا. ولا بد من التعجيل بالإصلاحات الفلسطينية، وفي هذا الصدد، يمثل إعلان الرئيس عرفات بشأن تعيين رئيس للوزراء خطوة جديرة بالترحيب في الاتجاه الصحيح.

إن وحدة المجتمع الدولي أمر حيوي في التعامل مع هذه المشاكل. ويقدر الاتحاد الأوروبي الجهود الدولية الجارية لحل الأزمة، ويعمل عن كثب مع شركائه في المنطقة من أجل أن يوضح لصدام حسين ضرورة الامتثال الكامل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

والاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل مع كل شركائنا، وخاصة مع الولايات المتحدة، من أجل التصدي بشكل فعال لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع أسلحة العراق، ومن أجل السلام والاستقرار في المنطقة وضمان مستقبل كريم لكل شعوبها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل نيجيريا.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم باسم وفد نيجيريا على عقد هذه الجلسة الهامة. ويسرني بصفة خاصة أن أرى غينيا، ذلك البلد الشقيق من غرب أفريقيا، تترأس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا من خلالكم أن أهنئ ألمانيا على الطريقة الممتازة التي أدارت بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

هذه هي المرة الثالثة التي يشارك فيها وفد نيجيريا في مناقشة بشأن مسألة العراق منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ويدفعنا إلى ذلك عميق قلقنا حيال العواقب التي يمكن أن تترتب على تصاعد الوضع فيما يتعلق بالعراق بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على سوء معالجتها بالنسبة لأفريقيا. وباعتبارها أقل المناطق نموا في العالم، فضلا عن ابتلائها بالفعل بمشاكل اقتصادية وإنمائية حادة، فلا بد أن أفريقيا ستعاني أكثر من غيرها من جراء أي حرب محتملة مع العراق. وما من شك في أن الواقع الاجتماعي – الاقتصادي القاسي السائد في القارة، والناجم عن الفقر والجوع والجفاف والإيدز وغيره من الأمراض المعدية، سيتفاقم في بيئة دولية تتسم بطابع الحرب. وإلى جانب ذلك، فإن آفاق المساعدة المتعددة الأطراف للبرامج الإنمائية في أفريقيا لا بد وأن تعاني آثارا سلبية نتيجة للحرب.

ولذلك، رحبت نيجيريا باعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع، الأمر الذي بيَّن بوضوح تصميم المجلس على التعامل بصورة حاسمة مع مسألة نزع سلاح العراق. ويتمثل موقف نيجيريا الثابت في ضرورة أن يمتثل العراق لجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها نزع السلاح وتقديم بيانات كاملة عن أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته وكذلك عن أي مواد محظورة أخرى. ولذا، تهيب نيجيريا بالعراق أن يواصل التعاون بنشاط مع المفتشين الدوليين وأن يفي بالتزاماته في مجال نزع السلاح بشفافية ودون شروط وبشكل يرضى عنه المجتمع الدولي تماما. ويثلج صدرنا التقرير الأخير الذي قدمه كبير مفتشي الأسلحة، السيد هانس بليكس، والسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومفاده أن العراق قد زاد من مستوى تعاونه مع مفتشي الأمم المتحدة.

وقبل بضعة أشهر تحديدا، دعا المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، إلى عودة المفتشين إلى العراق كوسيلة لتحقيق نزع سلاحه. وقد انطلقت عملية نزع السلاح مع نشر المفتشين الدوليين قبل ثلاثة أشهر فحسب. ومن مصلحة السلام العالمي ألا نمارس ضغطا لا مبرر له على المفتشين أو أن نتخذ أي إجراء يمكن أن يقوض أنشطتهم. وبما أن نزع السلاح هو الهدف الرئيسي للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لا بد للمجلس أن يتخذ كل خطوة ضرورية لضمان استمرار عملية التفتيش إلى أن يتم نزع أسلحة العراق بالكامل. وينبغي أن نضمن أن أي قرار جديد بشأن هذه المسألة يتعين أن يصدر عن مجلس الأمن بعد النظر في التقرير النهائي لفريق التفتيش.

وكيما يحظى أي إجراء بشأن العراق بالشرعية الدولية، من الأهمية بمكان أن يتم اتخاذه وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولا يقل أهمية ضرورة أن تعكس هذه الإجراءات رغبة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجتمع الدولي.

ويجدر التنويه بأن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يمنح المفتشين ولاية أكبر من أية ولاية سابقة على الإطلاق. وتشمل تلك الولاية إمكانية الوصول إلى جميع المواقع لتعزيز عمليات التفتيش وجعلها بمثابة نظام أكثر صرامة. ونشدد على أهمية استغلال الفرص التي تتيحها الولاية الجديدة إلى أقصى حد لحسم مسألة نزع سلاح العراق. ولا شك أن هذه الولاية الجديدة قد مهدت السبيل بوضوح إلى النجاح في النزع السلمي لسلاح العراق. وفي هذا الصدد، تشاطر نيجيريا الرغبة العامة للمجتمع الدولي في استنفاد هذه الوسيلة السلمية لحل المشكلة العراقية.

إن قرار السلطات في بغداد السماح بعودة المفتشين ومنحهم حرية الدخول إلى جميع المواقع بدون إعاقة يتيح للعالم أفضل فرصة للحل الدبلوماسي. ولقد أصبحت هذه الفرصة متاحة من فورها ويتم استغلالها، و لم تُستنفد بعد. وهناك حاجة إلى تعزيز وتكثيف عمليات التفتيش وإتاحة وقت كاف للمفتشين لإنجاز عملهم.

ويتفق وفدي بالكامل مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام كوفي عنان ومؤداه أنه لا يمكن لأية كمية من القنابل أن تدمر عدد أسلحة الدمار الشامل التي يمكن للمفتشين اكتشافها أو تفكيكها أو تدميرها. ولذا، ورغم الصعوبات المجابهة إبان هذه المهمة الهامة، هناك حاجة إلى الاعتراف بإحراز تقدم كبير منذ عودة المفتشين. وإننا نرحب بالتقرير الأخير من السيد بليكس كجزء من هذا التقدم فيما يتعلق بتدمير العراق لقذائف الصمود ٢، كما طالبت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، الأمر الذي وصفه السيد بليكس نفسه على أنه يمثل تدبيرا كبيرا لنزع السلاح.

ومنذ ذلك الحين، شكلت قضية الطائرات بدون طيار، التي لم تكن معروفة حتى الآن، معلما آخر في تقدم عمليات التفتيش ونزع السلاح. والتشريع الوطني الأخير الذي أصدرته السلطات في بغداد بحظر استيراد وإنتاج أسلحة الدمار الشامل في العراق، كما طالب المجتمع الدولي، هو أمر ذو أهمية مماثلة. كما شجعتنا التقارير بأن من الممكن الآن إجراء مقابلات على انفراد بدون وجود مسؤولين عراقيين. فهذه دلائل واضحة على التقدم، وهي تبين أن المجتمع الدولي سينجح في نهاية المطاف في جهوده لتحقيق نزع سلاح العراق. وكما أبلغ المفتشون، يمكن أن تكون هناك مشاكل. ولكن، بوجه عام، يتم إحراز تقدم، ولهذا يصعب في هذه المرحلة أن نرى حاجة إلى اللجوء إلى أية وسيلة أخرى لتسوية الأزمة بخلاف الوسيلة السلمية.

وتمشيا مع إعلان الجهاز الرئيسي لآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الأزمة العراقية، والصادر في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣، يحث وفد نيجيريا جميع الأطراف على مواصلة الجهود لتجنب استعمال القوة مع ضمان التنفيذ الفعال للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ويتسق هذا الموقف أيضا مع إعلان مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز، الذي اختتم في كوالالمبور الشهر الماضي.

إن المواجهة العسكرية في العراق على أساس قرار انفرادي لأية دولة عضو ستترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للسلم العالمي، كما تنطوي على إمكانية زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها ومناطق خارجها. ولهذا ينبغي أن نتجنب إجراءات من شأنها أن تلحق عواقب ضارة بشرعية مجلس الأمن، ومن المهم ألا يتم تبديد الأمل المعلق على حل المشاكل العالمية عن طريق الوسائل السلمية إلى الأبد. ينبغي التعامل مع قضية العراق بطريقة تضمن احترام القانون الدولي والحفاظ على حرمة منظمة الأمم المتحدة.

ولذا، يظل التعاون المتعدد الأطراف الخيار الوحيد لحل هذه المشكلة. وستعارض نيجيريا أي إجراء متسرع بشأن العراق يقع خارج سلطة الأمم المتحدة أو يتجاهل قراراتها. وسيكون مثل هذا الإجراء ضارا بالسلم والأمن الدوليين. ولذا، تدعو نيجيريا إلى ضبط النفس وتوجه نداء بعدم اتخاذ إجراء منفرد بدون تفويض من مجلس الأمن.

وهناك بالتأكيد قدر أكبر من الشرف والاحترام في تحقيق أهدافنا بالوسائل السلمية أكثر مما تحققه القوة. وكما يقول المثل، يمكننا أن نكسب الحرب ولكن سنخسر السلم. ولن يخفق التاريخ في تسجيل منجزات الدبلوماسية بدلا من القوة، كما فعل بالنسبة للحل السلمي والمرضي لأزمة القذائف الكوبية في أوائل الستينات. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشير بصفة خاصة إلى حقيقة أن الحرب الباردة انتهت بدون استعمال أية قوة. فهذان معلمان رئيسيان في تاريخ الدبلوماسية، وهما يبينان أيضا ما يمكن تحقيقه بدون القوة الغاشمة. فلنثابر في عزيمتنا على تحقيق حل لهذه الأزمة بالوسائل السلمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن استهل كلمتي، بالإعراب عن سرور وفد بلادي برؤيتكم تترأسون هذا النقاش. وأود على وجه الخصوص أن أشكركم على عقدكم هذه الجلسة لتناول الحالة بين العراق والكويت. وأوجه الشكر أيضا إلى ماليزيا، التي دعت إلى عقد هذه الجلسة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر السيد بليكس والسيد البرادعي على العمل المتفاني الذي يقومان به.

مرة أخرى، تشترك جمهورية الأرجنتين في هذا النقاش للتشديد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته واتخاذ الإجراءات اللازمة في سياق الأزمة العراقية الخطيرة. إن لهذه الأزمة أثرا على الأمن الدولي، وستلحق الضرر في نهاية المطاف، بالسلم.

إن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اعتُمد بالإجماع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعطى فرصة أخيرة للعراق، وهو دولة تتحدى إرادة المجتمع الدولي، للامتثال بشكل تام وكامل لالتزامات نزع السلاح التي فرضها القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، المعتمد في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، وتوفير التعاون الفوري وغير المشروط والجوهري لمفتشي الأمم المتحدة.

ورغم إحراز بعض التقدم، مثلما قال السيد بليكس والسيد البرادعي لنا في جلسة ٧ آذار/مارس، لا يمكن لأي شخص في هذه القاعة أن يعتقد أن مستوى التعاون الذي حدده القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) قد تحقق. فمن الواضح أن العراق لم يمتثل بشكل كامل لهذا القرار.

إن امتثال العراق الجزئي وغير المرضي يدل على أنه لابد من مواصلة الضغط المستمر، فبعد ١٢ عاما – وخاصة خلال الأشهر الأربعة التي انقضت منذ اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) – من الواضح أن النظام العراقي لا يتعاون إلا عندما لا يكون أمامه بديل آخر وأنه لا يستجيب إلا للضغط الدبلوماسي والعسكري. فيبدو أن هذا النظام غير مستعد لترع سلاحه بأية طريقة أخرى.

ورغم هذا السلوك من جانب النظام العراقي، يعتقد بلدي أنه لا يزال لدينا الوقت للتوصل إلى نتيجة سلمية لهذه الأزمة. ولذا فإننا نوجه نداء إلى مجلس الأمن مرة أخرى كي يقف صفا واحدا ويعطي العراق فرصة أخرى واحدة للتعاون الكامل وبحسن نية لتحقيق نزع السلاح. وينبغي أن

يتم هذا التعاون بشكل ملموس ويمكن إثباته. ويمكنه أن يفعل ذلك على سبيل المثال بالوفاء بأهداف محددة تحديداً واضحاً، يمكن لمجلس الأمن التحقق منها بصورة موضوعية عن طريق التقارير التي يزوده بها مفتشو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في غضون إطار زمني معقول، مع مراعاة طابع الإلحاح الذي يتسم به القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ويرى بلدي أن مجلس الأمن هو المكان الصحيح لكفالة توافق الآراء الضروري من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة. ويجب على المجلس بوصفه الهيئة الوحيدة التي لها أن تخول الاستخدام المشروع للقوة أن يكون أهلاً لهذه المسؤولية الخطيرة. ولهذا الأمر ضرورة خاصة في الوقت الراهن، حيث تتطلب منه أخطار جسيمة أخرى، من قبيل الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن الصراعات الإقليمية كالصراع في الشرق الأوسط، أن يتمتع بالسلطة والمهابة اللازمتين للتصدي لتلك الأخطار والوفاء بالمسؤولية التي أناطتها به الدول الأعضاء عن صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد باديا تونوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالاسبانية): يود شعب الجمهورية الدومينيكية وحكومتها أن يعربا عن صادق مشاعر التضامن والود نحو الشعب العراقي، الذي حرم طويلاً من حريته ويواجه مصيراً أمنياً محفوفاً بالشكوك. وقد أدى استمرار الحكومة العراقية في امتناعها عن الامتثال لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، إلى تدهور الحالة إلى نقطة حرجة، انقسم المجتمع الدولي، بما فيه أعضاء مجلس الأمن، على نفسه إزاءها في وقت يمكن فيه من الوجهة المثالية التوصل بشكل متضافر إلى قرار يؤدي إلى الهدف المشترك المتمثل في نزع سلاح العراق بطريقة كاملة وفعالة وسلمية بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة.

وينظر مجلس الأمن حالياً في مشروع قرار قدمته إسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد من جديد ضرورة تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) تنفيذاً كاملاً، ويناشد العراق أن يتخذ على الفور ما يلزم من قرارات لصالح شعبه والمنطقة بأسرها، ويحدد موعداً نهائياً يتعين على العراق أن يبرهن قبله على امتثاله الكامل وغير المشروط والفوري والإيجابي لالتزاماته بترع السلاح، عملاً بأحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤيد حكومة الجمهورية الدومينيكية مشروع القرار المذكور لأنها ترى أنه يتضمن عناصر سليمة من شأنها حين تخضع للتحليل الوافي والتفاوض في نطاق مجلس الأمن أن تتيح للمجلس التوصل إلى قرار بتوافق الآراء ييسر حل أزمة العراق على نحو سلمي، تمشياً مع الميثاق وضمن إطار زمني مناسب ومعقول، ويتجنب استخدام القوة، ويحول دون انقسام الصفوف على صعيدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الأمر الذي لا يستصوبه أحد.

كما ترى الجمهورية الدومينيكية أننا بهذه الطريقة سنبعث لحكومة العراق برسالة موحدة ونهائية، تطالبها بالامتثال الفوري لالتزامها الأول بترع سلاحها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن، مما يحول دون نشوء أحداث قد تنطوي على عواقب خطيرة للغاية بالنسبة لحياة الشعب العراقي وأمنه ورفاهه، وحياة وأمن ورفاه المنطقة والبشرية برمتها.

والجمهورية الدومينيكية بلد صغير محب للسلام حباً جماً، وقد لا تكون لآرائها أهمية حاسمة حين يحين لمجلس

الأمن أن يتخذ قراره. بيد أننا نود أن ندعو أعضاء المجلس، وبخاصة الأعضاء الدائمين، إلى أن يتدبروا الخواطر التالية.

يجسد السلام واحداً من أعمق آمال البشر في جميع أرجاء العالم جذوراً. ويتوق المتورطون في الحرب أكثر ما يتوقون إلى السلام، ويشتد في وقت السلم أكثر ما يشتد الخوف من فقدانه كما تشتد الحاجة إلى الذود عنه والحفاظ عليه. غير أن السلام الحقيقي، كما قال قداسة البابا يوحنا الثالث والعشرون في المنشور البابوي الشهير سلام على الأرض، يجب أن يستند إلى الحق والعدل والتضامن والحرية.

فلا نخدعن أنفسنا ونحسب أن غياب الحرب يشكل السلام. وعلى مجلس الأمن أن يواجه مسؤولياته. وينبغي عدم تطبيق المهارات الدبلوماسية التي أبديت هنا خلال الأزمة العراقية لبث الفرقة بين الأعضاء بل للتوصل إلى قرار مشترك لصالح النظام الدولي والسلام والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيغرمانيس (لاتفيا) (تكلم بالانكليزية): تعرب لاتفيا عن تأييدها للبيان الذي أُدلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي. بيد أننا ما زلنا نرى ضرورة التشديد على موقفنا من هذه المسألة الحرجة. فبوصفنا بلداً في مرحلة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، نشاطر الاتحاد هدفه المشترك المتمثل في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بشكل كامل وفعال، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وتود لاتفيا أن تشكر السيد البرادعي والسيد بليكس على تقريريهما وعلى العمل الذي يؤديانه في رصد امتثال العراق لالتزاماته المتعلقة بتزع السلاح.

وتعرب لاتفيا عن تقديرها لهذين التقريرين آخذة بعين الاعتبار أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي قد طالبا العراق بالإجماع بالتعاون الفوري والكامل والنشط وغير المشروط.

ذلك أننا حتى لو أخذنا في الحسبان الخطوات التي اتخذها بغداد مؤخراً من قبيل تدمير قذائف الصمود ٢، يتعين علينا أن نخلص إلى أن العراق لم يتخذ القرار الاستراتيجي بتزع سلاحه والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

وقد منح قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) العراق منذ أربعة أشهر فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته السابقة والقيام بتزع سلاحه. ومن دواعي الأسف أن العراق يواصل سياسته في الخداع. والمشاكل مستمرة فيما يتعلق بإجراء المقابلات مع العلماء والفنيين المتخصصين في الأسلحة، ولم تقدم أي معلومات جديدة ذات شأن فيما يتعلق بمخزونات الغاز VX والأنثراكس، ونما إلى علمنا منذ قليل أن العراق لم يبلغ عن طائرة توجّه عن بعد.

ونتفق مع الاستنتاج الذي انتهى إليه السيد بليكس من عدم إمكان الاستعاضة عن التعاون الإيجابي من جانب العراق سواء بتعزيز أعمال التفتيش أو بتمديد الإطار الزمني للتفتيش. وقد حاز المفتشون إعجابنا بشجاعتهم. بيد أنه يتعين قياس نجاح الأمم المتحدة بدرجة تعاون العراق والتزامه بتزع السلاح. ويعزى التقدم المحدود الذي أحرز حتى الآن إلى الضغوط الدبلوماسية القوية التي تدعمها القوة العسكرية. وهو لايصل إلى مستوى تلبية مطالب المجتمع الدولي.

وتعلن النتائج التي توصل إليها مجلس أوروبا في ١٧ شباط/فبراير أن وحدة المجتمع الدولي تعتبر أمرا حيويا في معالجة مسألة نزع أسلحة العراق التي تتسم اليوم بأهمية أكبر أكثر من أي وقت مضى. وإذا كان يتعين علينا أن نحقق نزع أسلحة العراق بالوسائل السلمية، فإننا بحاجة إلى زيادة الضغط الدبلوماسي على صدام حسين.

ولذلك، فإن لاتفيا تؤيد اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار الذي تشترك في تبنيه المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأسبانيا، والذي يحدد موعدا نهائيا واضحا لامتثال العراق لالتزاماته. ومن شأن اعتماد مشروع القرار هذا بالإجماع أن يكفل استمرار مصداقية الأمم المتحدة ويبعث برسالة لا لبس فيها إلى صدام حسين بأن الوقت لاغتنام الفرصة الأخيرة أصبح محدودا، وأنه في حال عدم امتثال العراق، ستكون هناك عواقب وخيمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل السلفادور.

السيد لاغوس بيزاتي (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): تتحمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوجه خاص، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، في حين أن المادة ٢٥ من الميثاق تنص على أننا نحن الدول الأعضاء قد وافقنا على قبول قرارات تلك الهيئة وتنفيذها على النحو الواجب.

ومنذ اثني عشر عاما، قام المجتمع الدولي عن طريق آلية الأمن الجماعي المنشأة بموجب الميثاق، بإنفاذ قرار يتمتع بتأييد عالمي بإعادة الحقوق السيادية لدولة عضو في المنظمة – وهي الكويت – التي انتهكها العراق بشكل فاضح. وقد تعين في ذلك السياق، اتخاذ قرار أساسي حدد الهدف الجماعي المتمثل في تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، بغية تفادي إمكانية مواصلة التهديدات للسلام في المنطقة والعالم بأسره.

ومن المؤسف، بعد أن مضى كل هذا الوقت، أن نلاحظ أن الهدف لما يتحقق بعد وأن حكومة العراق لم تمتثل لالتزاماتها الدولية، وأنها تتحدى إرادة المجتمع الدولي والقرارات الملزمة التي اتخذها مجلس الأمن لصون السلام أو منع الأعمال التي يمكن أن تقوض السلام.

واليوم، لم تسفر الحالة عن أي تغيير جوهري فيما يتعلق بالهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح. وكان هذا بالرغم من أن مجلس الأمن، منذ عام ١٩٩٩، قد اتخذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي ينص على أنه ينبغي للعراق أن يتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جميع الجوانب. وكان هذا بالرغم من اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) عام ٢٠٠٢، الذي أعلن فيه بشكل قاطع أن هذه هي آخر فرصة تمنح لتلك الحكومة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح، وأنه من أجل هذا الهدف، يتعين على العراق أن يتعاون مع المفتشين بشكل كامل وفوري ودون قيد أو شرط.

وليست الأزمة التي تحتدم حاليا وإطالة أمد معاناة الشعب العراقي، إلا نتيجة للإهمال وانعدام الشعور بالمسؤولية من جانب حكومة العراق في الوفاء بالتزاماتها التي قبلتها أصلا والتي تم فرضها بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويساور حكومتي قلق عميق، على نحو ما ذكرته الوفود الأخرى، إزاء الأزمة التي نشبت من جراء عدم وفاء العراق بالتزاماته بشكل كامل، وبوجه خاص من جراء الإمكانية الوشيكة تقريبا لنشوب صراع مسلح، وما يمكن أن ينجم عنه من عواقب على السلام والأمن والاستقرار التي تعتبر من الشروط الهامة لتعزيز رفاه الشعوب وتنميتها.

ونعتقد بأنه تم بذل جهود سياسية ودبلوماسية لاحصر لها على كل من الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لإقناع حكومة العراق بالامتثال لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بنزع السلاح بتدمير ما لديها من أسلحة الدمار الشامل. بيد أن الحقيقة تتمثل في أن العراق قد تحدى سلطة هذه الهيئة، الأمر الذي يتجلى في القرارات التي اتخذها أعضاؤه بالإجماع.

ونظرا للتحدي المتواصل، يتعين على مجلس الأمن، عملا بالفصل السابع من الميثاق، أن يتحمل مسؤولياته الرفيعة ويتولى إنفاذ قراراته. وسيتواصل التوتر الدولي فيما إذا ثابرت حكومة العراق على التمسك بمواقف وأساليب التسويف التي تتعارض مع الالتزامات المنبثقة عن أي قرار ملزم.

وفي ضوء التقارير التي قدمت إلى مجلس الأمن ومع مراعاة أنه ليس هناك أي وفد أعلن أن العراق قد امتثل امتثالا كليا، فإن حكومة السلفادور تعتبر أننا وصلنا إلى مرحلة يتحتم فيها على أعضاء مجلس الأمن أن يتخذوا قرارا.

وباتخاذ هذا القرار، ومع التحلي بأقصى درجات الشعور بالمسؤولية، يجب بذل أقصى الجهد لاتخاذ قرار يحافظ على الوحدة التي اتسم بها المجلس بشأن هذه المسألة. ونظرا لأنه ليس بوسع المفتشين أن يستمروا إلى ما لا نهاية، وأنه ليس بإمكان العراق أن يؤخر هدف نزع السلاح، وبالتالي، فإنه يتعين عليه أن يمتثل لالتزاماته بشكل مطلق وفوري وكامل ودون قيد أو شرط.

ويحتاج العراق إلى أن يغتنم ما تبقى من هذه الفرصة الأخيرة التي تقدم له للتغلب على الأزمة سلميا، وعليه أن يفعل ذلك بكل يقين وقناعة بأن ذلك سيكون لصالح السلام والأمن والاستقرار لشعوب العراق، وللمنطقة التي ينتمي إليها، ولشعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل جورجيا.

السيد لوردكيبانيتزه (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم باسم وفدي عن سرورنا لرؤيتكم سيدي، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن التي تتسم بالأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. ونرجو لكم كل النجاح. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير غونتر بلوغر ممثل ألمانيا، لما أبداه من قيادة ماهرة لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

ونأمل أن تسفر هذه الجلسة لمجلس الأمن عن تقدم جوهري في حل المسألة المتعلقة بالعراق.

ونحن حقا في وضع يتعين علينا جميعا أن نتوصل إلى خيارات حاسمة. وقد واصل العراق، على النحو الذي يشهد به التقرير الأخير للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بالرغم من إحراز بعض التقدم في مجال التعاون، عدم الوفاء بمتطلبات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، أي أن يقدم إعلانا كاملا ودقيقا ووافيا، وأن يتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل طوعي وفعال وغير مشروط. ونلاحظ في هذا الصدد سجل العراق الذي يدعو إلى الجزع والذي يتبين منه أن سبق أن اعتبر العراق مسؤولا عن الانتهاك المادي للقرارات الـ ١٦ السابقة خلال اثني عشر عاما. ولذلك، فإن وفدي يعتقد بأن استمرار حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل يمثل تهديدا فعالا للسلم والأمن الدوليين.

ونود أن نؤكد أنه ينبغي للعراق أن يترع أسلحته فورا ودون قيد أو شرط وأن يفي بالتزاماته بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بشكل كامل. ومن ثم، فإن تقديم الإطار الزمني لتنفيذ القرار هو أمر له ما يبرره. ونود بعد هذه المقدمة، أن نضم صوتنا إلى الوفود التي أعربت عن تأييدها لمشروع القرار الذي تتبناه أسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ونحن نؤمن بأن مشروع القرار يقدم أساسا سليما لكي يفي مجلس الأمن بمسؤولياته ويتخذ الإجراء الضروري والفعال لحمل العراق على الامتثال الفوري.

وكما أعدنا التأكيد طوال الوقت، ينبغي عدم السماح لأي دولة بأن تخرق التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن الإلزامية، خاصة حينما يتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر. وإلا ستحيق بنا عواقب وخيمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد سيفيبيا سوموزا (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي، على توليكم رئاسة هذه الهيئة المهمة من هيئات الأمم المتحدة. ونهنئ أيضا وفد ألمانيا على العمل الممتاز الذي أنجزه بوصفه رئيسا لمجلس الأمن الشهر الماضي.

إن تعددية الأطراف تتعرض لاختبار صعب. وستعتمد جدارة ومصداقية المنظومة التي بنيناها بهذا الجهد – تحديدا لحماية السلام والأمن الدوليين – على استجابتنا الجماعية.

ولقد درست حكومة نيكاراغوا آخر تقريرين قدمهما إلى مجلس الأمن السيد هانس بليكس، رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والسيد محمد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويستحق كل منهما عظيم تقديرنا على العمل المضني الذي قام به.

وقد ذكر السيد بليكس في أحد استنتاجاته أن المبادرات التي يتخذها الجانب العراقي

> ”يمكن اعتبارها فعالة، بل وربما استباقية، فإن هذه المبادرات التي يضطلع بها بعد مرور فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر من صدور القرار الجديد لا يمكن القول إنها تشكل تعاونا فوريا، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة المجالات ذات الصلة“. (S/PV.4714، الصفحة ٦)

ويكشف التقريران أن النظام العراقي يواصل إخفاء معلومات هامة تتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وفي جلسات مجلس الأمن، لم تستطع أية دولة عضو أن تجد دليلا مقنعا على أن العراق يتعاون تعاونا كاملا حيال التزاماته بموجب ذلك القرار والقرارات السابقة له.

ونيكاراغوا، بوصفها بلدا محبا للسلام، فإن هذين التقريرين يثيران القلق لديها. ولذلك نرى أن أمن العالم يتوقف على الامتثال الصارم لقرارات مجلس الأمن – وفي هذه الحالة، القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) على وجه الخصوص. إن المسألة لا تتعلق بامتثال جزئي أو تعاون تعوزه الحماسة أو تعاون يتصف بالغموض، إنها مسألة امتثال أمين وصارم لولايات متعددة الأطراف تجسد إرادة الأمم المتحدة التي نتطلع جميعا بشوق إلى تقويتها وتعزيزها.

وتكرر نيكاراغوا أن الأمر ليس عملية مفتشين وتفتيش لفترة زمنية لا تنتهي، ولكنه عملية نزع سلاح تتم فورا وبدون شروط. وفي ذلك السياق، ندعم إجراء المجلس لتحديده، من خلال قرار، الشروط المطلوبة للامتثال العراقي التام، من دون لا مبالاة للأحكام التي تضعها هيئة الأمم المتحدة هذه.

وتؤمن نيكاراغوا بأنه يجب على المجلس أن يطالب فورا بالامتثال لمختلف قراراته، اتساقا مع ميثاق سان فرانسيسكو، بغية تحقيق نزع السلاح كما طالب به المجتمع الدولي، الذي وضع ثقته فينا، الأمم المتحدة، لضمان صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوليفيا.

السيد أورتيز غانداريياس (بوليفيا) (تكلم بالاسبانية): في البداية، نود أن نعرب لكم، سيدي، ولبلدكم عن أحر تهانينا على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وعلى

توجيهكم الماهر للعمل الدقيق والمهم لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس.

إن بلدي بوليفيا، مثله في ذلك مثل بلاد أخرى عديدة، يتابع بقلق بالغ الحالة في العراق والتدابير التي يتم اتخاذها على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، وأيضاً، على الصعيد العسكري. ويتعلق قلقنا بالعواقب التي لا يمكن التنبؤ بها بشأن التكاليف البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على صراع مسلح، أي صراع مسلح، ونحن ندرك جميعا هذه الأخطار التي لا يمكن لأحد أن يتجنبها.

ولكننا نشعر أيضا بالقلق تجاه الخطر الذي يشكله النظام العراقي على السلم والأمن الدوليين، نتيجة امتلاكه أسلحة دمار شامل، يمكن أن تستخدمها جماعات متطرفة أو إرهابية أو يمكن أن تقع في أيديها. وفي ضوء هذه الحالة، ولمدة ١٢ عاما، ظل مجلس الأمن يطالب بالإزالة التامة لترسانة العراق الحربية من خلال عدد من القرارات، لا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وللأسف، فالحالة التي نشهدها اليوم تنبع من تصميم العراق على تسليح نفسه، مما يشكل خطرا على الأمن الدولي وتحديا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ومما لا شك فيه أن المسؤولية تقع على عاتق النظام العراقي لكي يظهر على نحو يتصف بالمصداقية ويعوّل عليه أنه لا يمتلك أي أسلحة للدمار الشامل.

وفي ضوء الحالة التي تواجه المجتمع الدولي – ولا سيما المنظمة – نود أن نعرب أيضا عن قلقنا حيال الانقسام داخل مجلس الأمن وعدم توصله إلى اتفاق، مما يقوّض قدرة الأمم المتحدة على الدفاع عن السلام والأمن الدوليين.

ونحن نؤمن بشدة ونود أن نعرب بكل احترام واجب، الآن أكثر من أي وقت مضى، أنه يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وأن يتصرف بحزم لكي يتم تنفيذ قراراته على النحو الواجب. وفي ذلك الصدد، يجب أن تكون رسالة الأمم المتحدة – وخاصة رسالة مجلس الأمن – واضحة تماما ولا لبس فيها: يجب أن تنزع حكومة العراق سلاحها على وجه السرعة بغية أن يتفادى المجتمع الدولي صراعات أكبر. ونحن نؤمن بأنه على هذا النحو، سنستطيع ضمان قدر أكبر من الفعالية والقوة لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة، لصالح الأمن العالمي والتعايش السلمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد شيديوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أشارك في الإعراب عن التهانئ لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/مارس. واسمحوا لي أيضا بأن أشيد بسلفكم، الذي أصبحت إجراءات مجلس الأمن تحت رئاسته أكثر انفتاحا وشفافية فيما يتعلق بقضية نزع سلاح العراق.

لقد طلبت الكلمة لسببين. أولا، أريد أن أعلن تأييد وفدي للموقف الرسمي للاتحاد الأفريقي ومفاده أنه من شأن إجراء عسكري انفرادي ضد العراق ألا تصحبه عواقب وخيمة فحسب، ولكن أيضا أن يطيح باستقرار وتنمية أفريقيا. لذلك السبب، تعارض أفريقيا الحل العسكري للأزمة العراقية.

وهذه الملاحظة وردت أيضا في إعلان كوالالمبور لحركة عدم الانحياز، الذي أعلن فيه رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز:

”إننا ندرك تماما الشواغل التي أعرب عنها الملايين في بلداننا، وفي أجزاء أخرى من العالم، ممن

يرفضون الحرب، ويؤمنون، كما نؤمن، بأن الحرب على العراق ستكون عامل زعزعة استقرار للمنطقة برمتها، وأنها ستترتب عليها عواقب سياسية واقتصادية وإنسانية بعيدة المدى بالنسبة لجميع بلدان العالم، لا سيما للدول الواقعة في المنطقة ونؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ الأساسية لعدم استعمال القوة واحترام سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وأمنها''.

هذا البيان الجريء من أجل السلام، الذي أصدرته الدول الأعضاء الـ ١١٦ التي تؤلف حركة عدم الانحياز، هو إعادة تأكيد لأحد المبادئ الأساسية للحركة - وهو تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ولا توجد اليوم ضرورة أكثر إلحاحا للمجتمع الدولي من ضرورة الكفاح لضمان وتوطيد السلام.

ثانيا، أود تذكير هذه الهيئة بأن الحرب على العراق بسبب غزوه للكويت وضمها لاحقا كان قد وافق عليها مجلس الأمن تحت رئاسة زمبابوي عام ١٩٩١. وبالتأكيد لا أعيد هذا للذاكرة بسبب الحنين إلى الماضي.

خلال رئاسة زمبابوي في ذلك العام، أوضحت الولايات المتحدة أمام مجلس الأمن أن غزو العراق للكويت كان انتهاكا للقانون الدولي لا يمكن السماح باستمراره وحصلت على التأييد لفرض حظر على مبيعات النفط العراقية كحافز لانسحاب بغداد من الكويت. وعندما لم يقم العراق بالانسحاب، دعا مجلس الأمن إلى استخدام جميع الوسائل الضرورية لطرد العراق من الكويت. ولا بد أن أؤكد من جديد أن القوة لم تستخدم إلا كملجأ أخير.

وباقتفاء آثار الأقدام تلك المحفورة على رمال الزمن، توجد أمامنا خريطة الطريق لنزع سلاح العراق سلميا، مبينة بوضوح في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). إن من الواجب الملزم لمجلس الأمن أن يدعم المفتشين الذين، بالمناسبة، لا تتمثل ولايتهم في كشف الأخطاء، بل في التحقق من نزع سلاح العراق.

و لم يجد التقريران المرحليان اللذان قدمتهما لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العراق في حالة خرق مادي للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وباتفاق كل من السيد بليكس والسيد البرادعي على أن العراق يدعم المفتشين دعما نشطا بتشجيع علمائه على قبول إجراء المقابلات على انفراد، وسماحه بتحليق طائرات الاستطلاع وبتدميره لقذائف الصمود ٢، نجد أن من المذهل أن تتجرأ بعض الدول على أن تطلب من المجلس أن يتخلى عن خريطة الطريق الدبلوماسية المجربة والمختبرة ويختار الحرب.

لقد أُسست الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ للنهوض، من بين جملة أمور، بالمصلحة المشتركة في السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية وعلى مر السنوات، ما فتئت الأمم المتحدة تسعى، بعزيمة ثابتة وشغف لتحقيق هذه الأهداف. وإتعاظا بالدمار والخسارة في الأرواح اللذين سببتهما الحرب العالمية الثانية، ارتضى الآباء المؤسسون تسوية المنازعات بالطرق السلمية بوصفه حجر الزاوية في نظام عالمي جديد، وفي هذا الصدد يمثل منتدى المشاورات الدبلوماسية الذي توفره الأمم المتحدة جوهر هذا النظام الجديد.

ولهذا السبب يحث وفدي مجلس الأمن على ألا يسمح لنفسه بأن تختطفه وتستغله قلة من فرادى الدول، تريد، من أجل خدمة مصالحها الوطنية الخاصة والضيقة، أن تقنعنا بأن شن حرب على العراق يخدم مصلحة السلام الدولي.

فليتابع المفتشون ولايتهم إلى نهايتها المنطقية؛ وبعد ذلك فقط يمكن أن نستعرض الحالة في ضوء النتائج التي يخلصون إليها. إن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يدور حول نزع سلاح العراق، لا حول تغيير النظام في بغداد. وهناك تهديدات أخرى خطيرة على السلام الدولي تتطلب اهتماما عاجلا من المجلس. وهي تشمل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا شبه الصحراء، حيث نخسر في بعض الحالات، ٣٠٠٠ شخص كل أسبوع. أليس من المقلق أنه بينما تفرغ خزينة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا – الذي أسس للتصدي لهذا الوباء – لا تتردد بعض الدول الأعضاء الموجودة بيننا في إنفاق عشرات البلايين من الدولارات على نشر قوات قوامها ٣٠٠ ٠٠٠ في المنطقة؟

ختاما، أود أن أتشاطر الملاحظة بأن الحرب على العراق ستكون الفشل النهائي للأمم المتحدة. وسيفسر الإعلان الفوري للحرب على أنه يعني أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تعمل كهيئة دبلوماسية قادرة على حل المشاكل، ناهيك عن إعلاء شأن القانون الدولي. لذل يجب علينا جميعا أن نستنفد كل الخيارات الدبلوماسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تونس.

السيد الحشاني (تونس): السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أتقدم لكم ولبلدكم الشقيق جمهورية غينيا بخالص التهانئ على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا أن تكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق. ولا يفوتني أن أتقدم بعبارات التقدير لسلفكم السفير الدكتور غونتر بلوغر على ما بذله من جهود بناءة طوال رئاسة ألمانيا للمجلس خلال الشهر المنقضي.

كما أود أن أعرب لكم عن شكرنا وامتناننا العميقين على استجابتكم السريعة للطلب الذي تقدمت به ماليزيا، باسم حركة عدم الانحياز، لإجراء نقاش عام حول المسألة العراقية في ظرف دولي بالغ الدقة يستدعي منا بذل أقصى الجهود لتطويق الأزمة، وإيجاد مخرج سلمي ترتضيه كافة الأطراف ويعكس تطلعات كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد دأبت الدول العربية، ومن بينها تونس، على السعي لنزع فتيل الأزمة الحالية منذ بدايتها، وما فتئت تضاعف جهودها من خلال تكثيف التشاور عبر القنوات السياسية والدبلوماسية لتوخي كافة السبل من أجل التوصل إلى حل سلمي للمسألة العراقية في كنف الشرعية الدولية وفي إطار الأمم المتحدة. ولقد أثمرت تلك الجهود قبول العراق مجددا بعودة المفتشين والتعاون معهم لمواصلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وقد أكدت القمة العربية الأخيرة في شرم الشيخ على الرغبة الصادقة للدول العربية وللعراق في المضي قدما في هذا الاتجاه. إن قرار القمة تشكيل اللجنة الوزارية، التي بدأت تحركاتها بزيارة مقر المنظمة بنيويورك، لهو خير دليل على تمسك المجموعة العربية بالحوار كسبيل أمثل لمعالجة هذه المسألة.

إن هذا التحرك العربي وما صاحبه من مساع على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي يدل على تعلق جل أعضاء المجموعة الدولية بتغليب التسوية السلمية في نطاق الشرعية الدولية وإبعاد شبح الحرب، وهو ما ينسجم في الحقيقة مع رغبة الغالبية العظمى من الرأي العام العالمي، كما يتجلى ذلك بوضوح في الوقت الراهن.

وقد أجمعت هذه الأطراف الدولية على ضرورة منح الوقت الكافي للمفتشين الدوليين لمواصلة عملهم الذي يعطي إلى حد الآن نتائج ملموسة تطبيقا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، كما تؤكده تقارير رئيس أفرقة التفتيش، السيد هانس بليكس، والمدير العام للوكالة للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، اللذين نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا لعملهما ولما تقوم به أفرقة التفتيش الأممية التي يشرفان عليها.

إن تونس، كما دأب سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي على تأكيد ذلك، تعتقد اعتقادا راسخا بأن من الضروري التقدم في معالجة المسألة العراقية سياسيا وبالطرق السلمية، وتفادي العمل العسكري، خاصة في ظل ما يبديه العراق من تعاون واضح ومتواصل مع الأمم المتحدة، والتزامه بقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢). وإن الأمل ليحدونا في أن نشهد في أقرب الآجال تسوية سلمية للأزمة العراقية، بما يضمن وحدة العراق وسلامته الترابية وسيادته ويفسح المجال لرفع الحظر المفروض على الشعب العراقي الشقيق، ويستبعد في نفس الوقت مخاطر التوتر وعدم الاستقرار عن منطقة الشرق الأوسط والعالم.

كما تعتقد تونس أن انتهاج الخيار السلمي في حل المسألة العراقية ستكون له آثار إيجابية على تعزيز مكانة الأمم المتحدة ومجلس الأمن كضامن للأمن الجماعي في العالم، وتكريس دور منظمتنا في العمل على إيجاد الحلول الناجعة لمختلف القضايا العالقة، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي تتواصل معاناته من جراء الأعمال التعسفية التي تمارس ضده يوميا من طرف إسرائيل التي تسعى إلى سد آفاق التسوية السياسية وهو ما سيكون له أسوأ الانعكاسات على الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل زامبيا.

السيد موسمباتشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بأن أشكركم، سيدي الرئيس، على اضطلاعكم برئاسة المجلس عن هذا الشهر. ويود وفدي أيضا أن يشكركم على موافقتكم السريعة على طلب ماليزيا عقد هذه الجلسة الهامة جدا.

أود أيضا أن أمتدح سلفكم على القيادة التي وفرها خلال توليه رئاسة مجلس الأمن في الشهر الماضي.

إن قيادتكم تأتي في مرحلة حرجة جدا من تاريخ مجلس الأمن. إن هذا جهاز هام من أجهزة الأمم المتحدة يتعين عليه أن يتخذ قرارات قد تعني بقاء أمة أو دمارها. وبوصفكم أفريقيا تلهمه حكمة الآباء وينحدر من قارة تعرضت للكثير من الضغوط والصعاب، أعرب أنكم ستظلون قويا وتوفرون القيادة المكينة التي تعبر عن نضال أفريقيا وانتصارها.

تؤيد زامبيا بيان ماليزيا نيابة عن حركة عدم الانحياز وبيان جنوب أفريقيا، بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والبيان الذي ستدلي به ملاوي بوصفها رئيسة مجموعة الدول الأفريقية لهذا الشهر.

إن مسألة نزع سلاح العراق تعني جميع البشرية. إن استحداث وحيازة أسلحة الدمار الشامل أمر غير مستحب، حيث أن هذه الأسلحة تهدد بقاء البشرية. لذلك، إن امتثال العراق لجميع قرارات مجلس الأمن أمر مهم جدا بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع.

ومنذ أن استأنف المفتشون عملهم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ قدموا إحاطات لهذا المجلس في ست مناسبات. لقد أبلغ المفتشون المجلس بالتقدم الذي أحرزوه في عملهم. وفي إحاطته الأخيرة أبلغ السيد بليكس مجلس الأمن

”بأن ثمة تسارعا في المبادرات من الجانب العراقي منذ نهاية شهر كانون الثاني/يناير، وذلك

بعد فترة من التعاون على مضض إلى حد ما''. (S/PV.4714، ص ٥)

وأن تدمير صواريخ الصمود ٢ تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش شكل ''تدبيرا حقيقيا من تدابير نزع السلاح''. ومضى قائلا بأنه ما زال هناك عمل ينبغي القيام به وأن اللجنة ستضع الحدود الزمنية، بعدد الأشهر اللازمة التي ستكون كافية للانتهاء من عملها في العراق.

وإلى جانب السيد بليكس، أبلغ السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هذا المجلس بما يلي:

''فبعد ثلاثة أشهر من عمليات التفتيش الاقتحامية لم نجد، حتى الآن، ما يدل أو يشير، بشكل معقول، إلى إحياء برنامج الأسلحة النووية في العراق''. (المرجع نفسه، ص ٨)

بيد أنه مضى قائلا إن الوكالة ستواصل التحقيق في جميع المسائل التي هي محل اهتمام مجلس الأمن.

ووفقا لبيانات المفتشين التي اقتبستها من الواضح أن هناك تقدما أحرز ويجري إحرازه في مجال نزع سلاح النظام العراقي.

زامبيا بلد محب للسلام. وما فتئت سياسة بلدي تستند إلى شتى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاتحاد الأفريقي وموقف حركة عدم الانحياز من قبيل احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجميع البلدان وحسن الجوار والتعايش السلمي وتسوية المنازعات واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلى أساس هذه المبادئ قامت زامبيا بدور الوسيط في شتى الصراعات في المنطقة ودعمت جهود السلام بما في ذلك الإسهام بقوات لحفظ السلام في مناطق أخرى من العالم وفي أفريقيا ذاتها.

إن الاتحاد الأفريقي، وهو هيئتنا القارية، وحركة عدم الانحياز، التي عقدت مؤتمر قمتها في كوالالمبور، ماليزيا، في الشهر الماضي ونحن أعضاء نشطون بها، يؤيدان برنامج التفتيش الذي تقوم به الأمم المتحدة. وقد صرح بذلك أيضا رئيس بلدنا، الرئيس مناواسا، الذي دعا العالم إلى احترام تعددية الأطراف. نحن لا نرى أن الحرب هي أفضل نهج لحسم المسألة. إن الحرب لا تبني. الحرب تدمر الحياة والممتلكات. ونحن ندعو إلى استمرار التدابير السلمية المنصوص عليها في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وفي هذا السياق، ترغب زامبيا في مناشدة جميع أعضاء مجلس الأمن إلى الحفاظ على وحدة المجلس والتصدي للمسائل الخطيرة بصوت موحد. ونعتقد أن أي عمل عسكري سيتسبب في كارثة للبلدان الأقل نموا. والواقع أن أفريقيا والمناطق النامية الأخرى ستعاني أفدح المعاناة. وينبغي على العالم اليوم أن يسعى جاهدا من أجل الحفاظ على السلم وتعزيز التنمية الاقتصادية لصالح البشرية جمعاء. وينبغي علينا أن نسعى جاهدين لاستئصال الفقر والجوع والمرض. وينبغي توجيه الموارد التي تنفق على الأسلحة إلى المجالات التي يحتاجها بقاء البشرية. هذا ينبغي أن يكون شاغلنا، شاغل شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد بنونة (المغرب): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أوجه إليكم تهانئ وفد بلادي على تقلدكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، معبرين عن اقتناعنا بأن خبرتكم بالشؤون الدولية ودرايتكم بأعمال الأمم المتحدة ستساعدانكم على الاضطلاع بهذه المهمة الدقيقة في أحسن الظروف. كما أهنئ سلفكم السيد غونتر بلوغر، المندوب

الدائم لألمانيا على الجهود الحميدة التي قام بها خلال الشهر المنصرم.

ولا يفوتني في نفس الوقت أن أتقدم بالشكر لوفد ماليزيا على مبادرته طلب هذه الجلسة المفتوحة باسم دول عدم الانحياز للتداول حول المسألة العراقية.

إن الظروف الدقيقة والحاسمة التي يجتمع فيها مجلسكم الموقر هذا تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، وكذا بالنسبة للأمم المتحدة كمنظومة استحدثت أساسا لتكون تجسيدا للشرعية الدولية وإطارا للحوار البنّاء والعمل الجماعي من أجل تفادي الحروب واستتباب الأمن للجميع.

لقد استمعنا بإمعان واهتمام كبيرين إلى التقرير الذي قدمه يوم الجمعة الأخير كل من السيدين هانز بليكس الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش ومحمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أحطنا علما بما أحرز من تقدم في عمليات التفتيش وبما لم ينجز بعد، من أجل التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل.

ولا يجادل أحد في أن الطريقة التي سيعالج بها مجلس الأمن، في آخر المطاف، الأزمة العراقية ستكون لها انعكاسات حاسمة على مستقبل دول منطقة الشرق الأوسط وعلى التوازنات الدولية، وبالتالي على منظمة الأمم المتحدة.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، أكد كل من مؤتمر عدم الانحياز الأخير، ومؤتمر القمة العربي في شرم الشيخ، والمؤتمر الاستثنائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، على ضرورة بذل كل الجهود الممكنة من أجل حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية، بما يحفظ سيادة أراضي العراق ووحدته الوطنية في إطار الشرعية الدولية واستكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) وإعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لإتمام مهمتها في العراق.

لقد سبق لبلادي أن عبّرت في شتى المحافل الدولية وأمام هذا المجلس منذ أسبوعين فقط عن ضرورة معالجة هذه الأزمة بالطرق السلمية على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية وتجنيب الشعب العراقي ومعه باقي شعوب المنطقة ويلات حرب جديدة لا يمكن التكهن بنتائجها أو أبعادها السياسية والإنسانية والاقتصادية. وهذا يستوجب من العراق الاستمرار في التعاون الإيجابي مع المفتشين الدوليين ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المملكة المغربية التي شاركت عبر القرون، نظرا لموقعها المتميز، في الحوار المثمر بين الحضارات والديانات، والتي تؤدي دورا أساسيا كهمزة وصل بين العالم العربي وأفريقيا وأوروبا، تبقى متشبثة بفضيلة الحوار واستنفاد جميع الوسائل المتاحة طبقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل حل كل النزاعات بالطرق السلمية. وإن دفاعنا عن الشرعية الدولية وعن الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تجسدها الأمم المتحدة تبرره المبادئ القارة التي تقوم عليها السياسة الخارجية للمملكة المغربية وإيمانها بجدوى هذه المنظمة وضرورة دعمها بوصفها المنبر الوحيد الذي تتوفر عليه الدول النامية للتداول حول القضايا الدولية وتقريب وجهات النظر فيما بين أعضائها.

ويحدو بلادي الأمل في أن يتغلب التعقل والتبصر في التعامل مع الملف العراقي، وأن يستغل الشركاء الأساسيون في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن بالذات، الأيام القليلة القادمة لبلورة مخرج سلمي لهذه الأزمة يحفظ سلطة المجلس ومصداقيته ويزكي، في نفس الوقت، القيم السامية التي تقوم عليها هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

السيد نيكولوف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئ غينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، في وقت تتخذ فيه قرارات هامة جدا.

وإذ نستعرض التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في العراق، يواجه المجتمع الدولي قرارات معقدة جدا لا تتصل بهدف نزع سلاح النظام العراقي فحسب، بل تتصل أيضا، وهذا هو الأهم، بمستقبل نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، الذي يقوم على أساس وحدة مجلس الأمن. ولهذا، نتوجه بالنداء مرة أخرى، مثلما فعلنا خلال المناقشة المفتوحة التي عقدها المجلس بشأن هذه المسألة قبل ثلاثة أسابيع، لكي يتوخى أعضاء المجلس أوسع توافق آراء ممكن لتحقيق هدف نزع السلاح الفوري والكامل وغير المشروط للعراق وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢).

واستنادا إلى ما استمعنا إليه في التقريرين الأخيرين للسيد بليكس والسيد البرادعي، ففي حين أنه اتُّخِذَت بعض الخطوات الهامة، إلا أن النظام العراقي يواصل تأخير وإعاقة جوهر عمليات التفتيش التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الواضح أن التعاون العراقي لم يكن مؤاتيا فيما يتعلق بمطالب المجتمع الدولي. وقد أيدنا المجتمع الدولي في توخي كل الخيارات والفرص من أجل تسوية هذه المسألة بطريقة سلمية. غير أنه بات واضحا الآن أن الخطر لا يزال قائما وأن العراق مستمر في الانتهاك المادي لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك قرار الأمم المتحدة ١٤٤١(٢٠٠٢) الذي اتخذ بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ولذا، ترى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن على مجلس الأمن أن يعمل بطريقة أكثر حزما هذه المرة. وإن عملية التفتيش في العراق لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. وقد أثبت الضغط السياسي والتلويح الجدي باستخدام القوة أنهما هما الآليتان المناسبتان وأنهما قد حققتا نتائج في تكثيف تعاون نظام صدام واحترامه لقرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، ينبغي ألا يتسامح المجتمع الدولي إزاء المزيد من الخداع من جانب النظام العراقي. ورغم أن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) كان يمثل الفرصة الأخيرة لنزع السلاح والسلام، فلم يدخر العراق وسعا من أجل تجنب تنفيذه أو الحيلولة دون ذلك.

لذا، ترى بلادي أن مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن للنظر فيه وسيلة فعالة لزيادة الضغط على العراق من أجل الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونؤيد المقترحات الواردة في القرار لتحديد مواعيد نهائية واضحة ومطالب محددة في مجال نزع السلاح يتوجب على العراق أن ينفذها فورا وبشكل نشط وكامل وغير مشروط، أو أن يواجه عواقب وخيمة، بما في ذلك استعمال القوة، كملاذ أخير، إذا واصل خرق التزاماته.

وختاما، نهيب بمجلس الأمن أن يتخذ مرة أخرى الإجراءات اللازمة والملائمة ردا على استمرار تهديد العراق للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تود بلادي أن تكرر دعمها لإجراءات المجتمع الدولي ضد هذا الخطر المشترك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملاوي.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي هذه الفرصة للاشتراك في هذا النقاش بشأن موضوع هام، وهو الأزمة

العراقية، التي تستحوذ حاليا على فكر الجميع في كل أنحاء العالم بينما تقترب منا نذر الحرب. وسأتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، التي تؤيد البيان الذي أدلت به ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ولكن أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس. إنكم تستحقون هذا الشرف. كما أنني أحيي ألمانيا على عملها المتميز في رئاسة المجلس الشهر الماضي.

إننا نجتمع هنا في وقت أزمة، يقف فيه مجلس الأمن عند مفترق طرق في سعيه إلى نزع سلاح العراق باسم المجتمع الدولي برمته. ونحن نجري هذا النقاش بعد رفع السيد هانس بليكس والسيد البرادعي تقريرين مرحليين إلى المجلس عن نزع سلاح العراق في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وتتم مناقشة هذه المسألة في هذه القاعة اليوم لأنها تخص مجلس الأمن، وبالتالي فهي تخص الأمم المتحدة. ويعمل المفتشون في العراق، بتفويض من قرارات مجلس الأمن، وكان آخرها القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. كل هذا يدل على صدارة الأمم المتحدة كنبراس يوجهنا في علاقاتنا الدولية.

إن العالم في حالة أزمة أوجدتها مشاعر القلق إزاء الحرب الوشيكة في العراق. وللأسف، يشاطر المجلس الآن الأزمة، كما تدلل على ذلك الانقسامات الحادة حول ضرورة وتوقيت الضربة العسكرية للعراق - أو حول عدم تحديد توقيتها. ومما يزيد الحالة تعقيدا السؤال المدوي الموجه من الرأي العام على نطاقه الأوسع بشأن ضرورة الحرب. ولقد طرح الملايين هذا السؤال في مختلف أنحاء العالم.

و لم يقصّر شخص واحد أو منظمة واحدة في تأييد دعوة العراق إلى التعاون الكامل مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والامتثال التام لمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي طالب بترع السلاح على نحو كامل وشامل وغير مشروط. وحتى العراق يعترف بالتزامه بالتقيد بذلك القرار، الذي يجب تنفيذه بحذافيره لتجنب الحرب. وفي نهاية المطاف، ليست هذه الحرب حتمية وينبغي توجيه جهودنا إلى بذل كل ما هو ممكن لتحقيق الترع السلمي لسلاح العراق.

وبكل صراحة، هدّأ تقريرا المفتشين في ٧ آذار/مارس المخاوف الأولية إزاء احتمال عدم امتثال العراق الكامل. وكانت المجموعة الأفريقية سعيدة بملاحظة التقدم الذي أُحرز حتى الآن من الناحية الإجرائية والعملية، كما أبلغنا المفتشون بذلك. لقد تم تحقيق بداية هامة، ولكنها بداية خضعت لتفسيرات متغايرة بالنسبة للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وتعتقد المجموعة الأفريقية اعتقادا راسخا أن الترع السلمي لسلاح العراق بما يتلاءم مع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) هو أمر ممكن بقدر قليل من الصبر والمثابرة بحثا عن السلم من خلال هذه المنظمة العالمية الهامة، الأمم المتحدة. و ينبغي ألا يحكم التاريخ بقسوة على خياراتنا وأعمالنا، كما لو كان السلم بعيدا عن منال البشرية.

وإذا كان تقرير لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ هو شيء نحتكم إليه - وهو بالفعل كذلك - فإن المهمة الهامة الباقية أمام المجتمع الدولي هي اقتراح تعديلات عملية على إتمام المهام الباقية - ولكن في إطار القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). إن الحرب الوشيكة على العراق ليست جهادا، بل أنها عمل عقلاني كملجأ أخير تعزيزا للسلم. ومثلما قال المتكلمون السابقون، لا بد من إعطاء فرصة للسلم، حتى ولو في اللحظات الأخيرة.

إن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ليس بالضرورة مخططا للحرب، وهذا يفسر تردد بعض البلدان في إصدار قرار ثان يقلل من فرص نزع السلاح سلما. ولقد لوحظت بعض

العقبات أثناء إجراء عمليات التفتيش - ولكن يبدو أن العراق ملتزم بإزالتها كي يهيئ المناخ اللازم والمناسب.

ومن المؤسف أن تصبح مسألة الحرب على العراق مصدرا لمرح بعض الأوساط الإعلامية. فالحرب تمثل الدمار لمسيرة التنمية البشرية، بغض النظر عن المنطقة أو أطرافها. وهذا ما يفسر إعراب ملايين المواطنين في أمريكا وأوروبا وجميع أنحاء القارات عن مشاعرهم المناهضة للحرب.

وفي الوضع الراهن، وبينما يُضغط على العراق بشدة للوفاء بالتزاماته في إطار القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، سيتم الإحساس بالعواقب الوخيمة للحرب في العراق بشكل حاد جدا، حتى في أفريقيا. فليست هذه حربا من حروب القرون الوسطى بل هي حرب حديثة تستخدم أكثر الأسلحة فتكا - فهي حتى أسوأ من تلك التي شهدناها في الحرب العالمية الثانية. وستُزهق أرواح الآلاف، إن لم تكن أرواح الملايين، من الأبرياء في العراق. وتفتيت العراق ليس مستبعدا. وقد تؤدي تداعيات الحرب إلى حريق إقليمي هائل عندما يمتد الصراع إلى خارج حدود العراق. وفي قريتنا المعولمة اليوم، من شأن ردة الفعل السلبية التي تصدر في أشكال متنوعة أن تزعزع استقرار العالم بدرجة أكبر، ولن تُكفل السلامة لنيويورك أو لندن عندما يقود عدم استقرار الحياة إلى اليأس.

وتعتبر أفريقيا الحرب على الإرهاب تهديدا أكبر للسلم العالمي. فالعواقب الاقتصادية للحرب ستؤثر سلبا على الأهداف الإنمائية للألفية في الحرب على الفقر في وقت يناضل فيه العالم للتأكد من أن لا أحد يعيش فيه على أقل من دولار يوميا. إن أفريقيا، التي تضم الغالبية من أقل البلدان نموا، وباعتمادها على الوقود الأحفوري، ستشهد انهيارا شبه كامل لقاعدتها الصناعية الناشئة ولتنميتها الاقتصادية نظرا لعدم قدرتها على استيعاب الضغوط الناتجة عن الحرب.

وحتى في البلدان المتقدمة، لن تسير الحياة بشكلها المعهود في حال اندلاع الحرب. فسيضطر المواطن العادي إلى استيعاب النفقات الهائلة للحرب بشكل ما. وسيؤدي ذلك في بعض الحالات إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتدهور الأحوال المعيشية.

لذا ينبغي لتصميمنا على الحرب أن يذهب إلى أبعد من حدود الإدارة العسكرية للنظر بتعمق في عواقبها الواسعة النطاق والخطيرة. فلقد تركت الحربان العالميتان دروسا للإنسانية لا يمكن محوها، مما أرسى الأساس للأمم المتحدة كي تكون رمزا لنبذ الحرب وأداة للسلم. ولقد كان المسرح الرئيسي لهاتين الحربين خارج أفريقيا، ولكن لم تنج القارة من آثارها. وبينما نضطلع بأكبر درجات المسؤولية تجاه المسألة العراقية في هذه القاعة، فإن النهج الأكثر إنسانية سيثري الأمم المتحدة التي تبقى مهمتها الرئيسية تعزيز السلم. فالحروب تبدأ في أذهان الرجال والنساء، وفي أذهان صانعي الحرب أنفسهم يجب أن يبدأ الدفاع عن السلم.

إن موقف أفريقيا، الذي يؤكد على تعددية الأطراف والحل السلمي للصراعات عبر الأمم المتحدة، لا يؤيد الحرب في هذه المرحلة. فعمليات التفتيش تحتاج وقتا أطول من الموعد النهائي غير المنطقي المحدد له ١٧ آذار/مارس والذي اقتُرح في مشروع القرار المنقح الذي مازال يتعين على مجلس الأمن أن يصوت عليه. وفي حقيقة الأمر، لا يمكن لعمليات التفتيش أن تستمر بلا نهاية، هذه حقيقة. ولكن الإطار الزمني الواقعي سيعزز مصداقية نوايانا، التي يجب ألا ينظر إليها على أنها تستند إلى جدول زمني للأحداث يحدد مسبقا.

ويجب أن يجري المجتمع الدولي، من خلال المفتشين، اختبارا صارما لصدق وعد العراق بالتعاون والامتثال الكاملين في تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وقرارات أخرى، مثل القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وتأمل المجموعة الأفريقية أن

تكون أية حرب ضد العراق، إذا أصبحت الحرب بالفعل حتمية، بتفويض من قرار لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد الكالاي (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يهنئ غينيا على تبوئها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونرجو أن تلهم قيادتكم النشيطة أعضاء مجلس الأمن في سعيهم للتوصل إلى قرار قوي وحازم وبنّاء يتيح إيجاد حلول واستجابات واقعية للألم الذي يعانيه المجتمع العالمي في هذه الأوقات العصيبة. والواقع أنه يلزم التوصل إلى حل توفيقي، فقد تترتب على الإخفاق في ذلك آثار مدمرة بالنسبة للأمم المتحدة.

وتعرب فنزويلا عن تأييدها للموقف الذي اتخذته حركة بلدان عدم الانحياز، وهو يمثل آراء العالم النامي. ونود أن نعرب عن تقديرنا لماليزيا لتقديمها باسم حركة عدم الانحياز طلبا بعقد هذه المناقشة المفتوحة ذات الأهمية البالغة.

أما عن موقف فنزويلا، فأود أن أسلط الضوء على نقاط ثلاث. أولا، أود أن أشدد على تقيدنا الكامل بالقانون الدولي. وتشاطر فنزويلا المجتمع الدولي ما يساوره من قلق عميق إزاء الحالة الراهنة في العراق، ومن ثم فنحن نؤكد تمسكنا الحازم بالامتثال الدقيق للقانون الدولي.

ثانيا، نود أن نبرز احترامنا للقرارات التي يتخذها مجلس الأمن. ولا يعني هذا مجرد الامتثال الكامل دون تحفظ لجميع قرارات المجلس بشأن العراق، ولا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وإنما يعني أيضا احترام القرار الذي سوف يتخذه المجلس. ولهذا السبب نؤيد البيانين اللذين أدلت بهما المكسيك وشيلي بوصفهما عضوين في مجلس الأمن من منطقتنا، مع التشديد بصفة خاصة على الملاحظات التي أبداها في المجلس وزيرة خارجية شيلي. فقد أعربت عن أملها في أنه كما بذلت جهود أدت إلى التوصل إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، يتم بذل جهود مماثلة من أجل الوصول إلى قرار يمكن أن يلقى تأييد الأعضاء بالإجماع، مستجيبا بذلك لآمال جميع شعوب العالم.

ثالثا، نشير مرة أخرى إلى أن فنزويلا ترى أنه يجب توجيه الجهود صوب إيجاد حل من خلال الوسائل الدبلوماسية. ونحن نعتنق السلام بوصفه قيمة عالمية أسمى، ونعرب عن عميق اقتناعنا بوجوب أن يظل السلام هو الغرض الذي يتصدر أولويات المنظمة. ولهذا السبب نؤيد البيانات التي أدلى بها الأمين العام سعيا للعثور على حل يمكّننا من تعزيز رسالة الإيمان والأمل والسلام، التي هي أساس وجود الأمم المتحدة ذاته.

هذه العناصر الثلاثة، التقيد بالقانون الدولي، واحترام قرارات مجلس الأمن، ودعم الحل الدبلوماسي، هي الجوانب التي يود بلدي فنزويلا أن يؤكدها في هذه المناقشة المفتوحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لأسباب عاطفية خاصة تدركونها يشعر وفد السنغال بالاغتباط لرؤيتكم ياسيدي، الممثل الدائم لغينيا، البلد الصديق الشقيق والمجاور للسنغال، تسيرون على نهج زميلنا ممثل ألمانيا وتديرون أقدار مجلس الأمن خلال هذا الشهر الحاسم آذار/مارس ٢٠٠٣، وفي وقت سينقش نقشا عميقا في الوعي الجماعي لشعوب الأمم المتحدة.

وإذ يشارك بلدي في هذه المناقشة العلنية التي يعقدها مجلس الأمن ليبحث من جديد المسألة المستمرة المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت ، فإنه يود تمشيا مع البيان الذي أدلينا به في المجلس يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أن يثير أربع نقاط ملحّة آن أوانها، من بين شواغل الرئيس

عبد الله ويد، أجملها رئيس دولتنا خلال اجتماعات مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز مؤخرا في كوالالمبور ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة.

أولا، يجب حث العراق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن. ونشير في هذا الصدد إلى الالتزام الحتمي بأن ينفذ قادة العراق تنفيذا صارما، دون الانغماس في أساليب التأجيل أو التسويف، جميع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن منذ عام ١٩٩١.

فبماذا أنبأنا الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ أنبآنا بأن بغداد قد بدأت في النهاية، بعد كثير من الالتواءات والتحولات والتسويف منذ اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، في زيادة مبادراتها النشطة، بل والاستباقية، التي لا تشكل التعاون الفوري الذي طالب به المجلس. بيد أنهما يخلصان إلى عدم وجود إثبات أو أدلة مقنعة على استئناف العراق برنامجا لأسلحة الدمار الشامل. ويعترض البعض على ذلك قائلين إن ''عدم وجود الإثبات ليس إثباتا لعدم وجود كافة أسلحة الدمار الشامل في العراق''.

وإذن فهناك رأي واسع الانتشار مفاده أن التقدم المحدود الذي أحرز بشق النفس لا يمكن أن يمحو بعد الانطباع السلبي العام عن عدم التعاون الذي يُنسب لبغداد في بعض المجالات. ويدفع هذا السنغال إلى أن تناشد العراق جديا أن يقدم مزيدا من البراهين على تعاونه الكامل غير المشروط.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة مفتشي اللجنة والوكالة على جميع ما يبذلونه من جهود وعلى نوعية العمل الذي ينجزونه تحت ظروف شاقة وبغيضة للغاية.

ثانيا، ينبغي الإذن للمفتشين بمواصلة الاضطلاع بولايتهم. وفي هذا الصدد، يؤكد السنغال مجددا تقديره لكل من اللجنة والوكالة لما أبدتاه من استعداد للاستمرار في تنفيذ ولاية تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا صارما والاضطلاع بتلك المهمة التي يعد الانتهاء منها في خلال أشهر أو أسابيع، رغم ذلك، كما قال أحد أعضاء المجلس الدائمين مسألة ثانوية بالنسبة لتحديد سلسلة متدرجة من مهام نزع السلاح وتقديم برنامج العمل في أقرب وقت ممكن، كما ينص على ذلك القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

وإذا ما تباطأ رفع الجزاءات القاسية المفروضة على بغداد، وتواصل بالتالي قيام شعب العراق بتسديد دين باهظ لسوء الحظ، فإن المسؤولية الرئيسية تقع في المقام الأول على عاتق القيادة العراقية، وعلى رفضها، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الإذعان لقرارات الأمم المتحدة. وبهذه الروح، فإن السنغال تشجع العراق على أن يغتنم هذه الفرصة بقوة لتقديم دليل ملموس ومؤشرات ملموسة تثبت أنه لم يعد يمتلك أسلحة الدمار الشامل، أو أنه مستعد علنا لتقديم قائمة بما يتبقى لديه من هذه الأسلحة، إذا كان يمتلكها، حتى يتسنى تدميرها.

ولذلك، فإن بلدي السنغال، تود في هذا السياق أن تحث بغداد، في هذه المرحلة النهائية، على الاحترام التام لالتزاماتها فيما يتعلق بإطلاق سراح الأسرى الكويتيين وإعادة الممتلكات والمحفوظات العائدة للكويت، وحل مسألة مواطني الدول الثالثة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تحديد بديل موثوق. ولا نحتاج إلا إلى أن نشير إلى ما أعلنه رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لكي نوافق على أن من الواضح أنه ليس بالإمكان أن يكون نزع السلاح فوريا، وأنه ليس بوسع المفتشين أن يستمروا إلى ما لا نهاية.

كما أن من المهم، كما ذكرنا صديقنا سفير الكاميرون بحكمته، أن ''نسعى معا بحسن نية إلى التوصل إلى

بديل موثوق للحرب وعمليات التفتيش التي لا نهاية لها''. ونحتاج إلى القيام معا، بتصميم متجدد، بمواصلة استكشاف الفرص مهما قل شأنها للسلام وإحياء السبل التي لم تكتشف بعد للتوصل إلى حل لا يستند إلى قانون القوة، وإنما يستند بالأحرى إلى قوة القانون الدولي، عملا بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تشير إليها الإعلانات المتعلقة بالعراق التي صدرت عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وقمة فرنسا - أفريقيا وقمة حركة عدم الانحياز، بالإضافة إلى قمة منظمة المؤتمر الإسلامي.

رابعا، نحن بحاجة إلى أن نؤكد على التعددية داخل الأمم المتحدة. وإن اتباع نهج متعدد الأطراف ومنسق وموحد يعتبر الطريق الوحيد لحل مسألة الأخطار التي تهدد مستقبل الإنسانية. وتعتقد السنغال بأن أي عمل يفرض بالقوة ضد العراق يجب أن يتخذ على نحو قاطع ضمن إطار الأمم المتحدة، التي تعتبر من خلال مجلس الأمن الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تضفي الشرعية الدولية عليه.

ويجب أن تتحمل هذه الهيئة مسؤولياتها التاريخية بكاملها. وإذا لم يف المجلس بالتزاماته القانونية المتعلقة بمسألة العراق فإنه يخاطر بفقد مصداقيته. ويصح هذا على المسائل الأخرى التي تتسم بالقدر نفسه من الإلحاح كالمسألة الفلسطينية ونزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط. ويتعين أن نواجه هذا التحدي في وقت تلوح فيه إمكانيات مروعة لنشوب حرب وشيكة ضد العراق، وما ينجم عنها من شبح الأضرار الملازمة في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم وما قد ينجم عنها من أخطار مروعة لأعمال الانتقام الإرهابية والجريمة الدولية.

ونظرا للأحداث الإرهابية الأخيرة التي لا يزال العالم يعاني منها، فإنه ينبغي ألا ندخر جهدا لدرء ووقف الصدام بين الحضارات، الذي لوح به هنتنغتون وبطانته المؤلفة من المتعصبين من كل نوع، الذين يعتبرون هذا جزءا من جنونهم الرؤيوي، هذا الصدام بين الثقافات والتقاليد والأديان. إننا بحاجة إلى أن نتجاوز أزمات البحث عن الذات وكراهية الأجانب والبغض والعنف والفوضى.

وليس بوسعي أن أختتم بياني دون أن أعلن عن قناعتي الراسخة بأننا نحتاج إلى العمل معا ضد هذه الفوضى الاستبدادية، وصوغ هذه القدرة الجماعية على إحياء الأمل، التي ستتيح لنا أن نحول أبصارنا إلى قمم المستقبل.

وفي سعينا هذا للتوصل إلى حل سلمي للتراع بين العراق والأمم المتحدة، تؤكد السنغال من جديد تأييدها للأمين العام كوفي عنان في الجهود الشخصية التي يبذلها للتوصل إلى حل يستند إلى الامتثال الدقيق للمبادئ المنصوص عليها في ديباجة ميثاق سان فرانسيسكو وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعليه، فإننا نشير إلى ما قاله الكاتب جون برغر: ''بدون رؤية للمستقبل، فإن معظم ما نعانيه اليوم من آلام يوما بعد يوم، سيحكم على الإنسانية أن تعيش في الظلام''.

ولنسمح لمفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية المخلصين أن يكفوا عن النظر إلى ظلال عهد مضى وانقضى، والعمل بمساعدة بغداد، طوعا أو كرها، على تعزيز عملهم وممارسة مهمة الإنقاذ التي يضطلعون بها بالاستناد إلى جدول زمني معقول ويتسم بالشفافية ويكون دقيقا وصارما، للإسراع بالعمل دون إنذار يفضي بشكل تلقائي إلى الحرب، والتعجيل بترع أسلحة العراق الكامل لما فيه صالح شعبه وشعوب المنطقة والسلام في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى من سبقني بالكلام لتهنئتكم وبلدكم غينيا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وقد اتصل العديد من الأشخاص بمكتبي للإعراب عن آرائهم نظرا لأن اسم بلدي يشبه اسم بلدكم. وكان علي أن أحيلهم إليكم. كما أود أن أهنئ ألمانيا على ترؤسها لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

وبعدما يقال كل شيء ويفعل كل شيء، وبعدما تنتهي هذه المناقشة بالفعل، سيكون القرار النهائي الذي سيتخذه المجلس بشأن هذه المسألة عواقب عالمية بعيدة المدى، لأن جميع بلداننا، كبيرها وصغيرها ستتأثر بشكل أو بآخر.

ولا يقتصر تأثير هذه المسألة على الشرق الأوسط والمنطقة القريبة منها، وإنما سيشمل العالم كله. وبدأت نتائجها تظهر بالفعل على العديد من المستويات العالمية. ولم يقتصر بروز هذه المظاهر على الآراء التي يجري الإعراب عنها على الصعيد العالمي فحسب، وإنما في حوادث العنف التي جرت ولا تزال تجري في العديد من أرجاء العالم.

إلا أن تصدي المجلس لحل المسألة المعروضة علينا لا يمكن أن يترك معلقا. فلن يؤدي أي مزيد من الإبطاء إلا إلى تفاقم الحالة التي تجيش بالفعل ببطء إلا أنها متقلبة وشيكة.

وقد استمعنا إلى التقارير المرحلية لكل من الدكتور بليكس والدكتور البرادعي. وينبغي لنا أن نعرب لكل منهما ولفريقهما عن امتناننا العميق لما يبدونه من كد واجتهاد في أداء المهام الصعبة التي تعين عليهم أن يقوموا بها في ظل ظروف شاقة. وبالرغم من أن عملهما قد حقق الكثير حتى الآن، فإن من الإنصاف أن نلاحظ أن جهودهم كان يمكن أن تكون أيسر وأسرع وأكثر فعالية فيما لو كان هناك المزيد من الرغبة في الامتثال لأحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وللعديد من القرارات الأخرى لهذا المجلس التي لا تزال نافذة وصحيحة. وما من شك في أن بإمكان العراق أن يعمل المزيد للامتثال لقرارات هذا المجلس بغية تهدئة الوضع المتأزم للغاية الذي يواجه العالم بأسره حاليا.

وينبغي أن تكون الحرب، كما أكد العديدون، بمثابة الملجأ الأخير وبعد أن تفشل جميع الوسائل الأخرى. وقد شهد العديد من بلداننا نتائج الحروب والصراعات. وعلى الرغم من تفاوت درجات الدمار، فإن القاسم المشترك في نهاية المطاف يتمثل في ما ينتج عنها من معاناة إنسانية. وليس هناك مفر من أن يشعر جميع أطراف الصراع بالمعاناة.

وينبغي تفادي الحرب مهما كان الثمن. وينبغي أن يكون السلام المستدام وتحلي الجميع باليقظة أمرا لا مفر منه. إلا أنه إذا كان لا بد من الحرب والصراع، فإننا نرى أن الحرب ينبغي أن تشن ضد الشرور التي تعصف بإنسانيتنا مجتمعة ألا وهي: الفقر والمرض وسائر أشكال التخلف، التي تحتاج إلى أن نتصدى لها جميعا بكل شدة. ولكن إذا كان من المحتم اللجوء إلى الحرب، فحينئذ ينبغي للمجلس – وبذلك للأمم المتحدة على نحو جماعي – أن يكون الحكم النهائي على القرار أو القرارات الواجب اتخاذها.

ختاما، لم يحدث في وقت آخر منذ ميلاد الأمم المتحدة أن واجه مجلس الأمن قضية أكثر تحدياً. وقد طالب العالم المجلس أن يتخذ إجراء وأن يقرر هذا الأمر. ويجب أن يتم السماح له بأن يتصرف وأن يقرر. ويجب أن تنهي قراراته هذه القضية الطويلة والمعلقة المطروحة علينا. ونحن نلاحظ أن قرار المجلس، على أية حال، سيحدد ويعلن ميلاد نظام دولي جديد – قرارا ستؤثر عواقبه البعيدة الأثر علينا جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تناشد حكومة بيرو حكومة العراق مرة أخرى أن تمتثل على نحو كامل لجميع التزاماتها فيما يتعلق بترع السلاح، بما في ذلك الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل لديها، عملا بأحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وقرارات مجلس الأمن الأخرى.

على العراق التزام بالتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة فورا وبنشاط ومن دون شروط. وللأسف، لا نزال نشهد افتقارا واضحا للتعاون من جانب العراق. ويجب أن تفهم حكومة العراق، بشكل نهائي، أن الإمكانية الوحيدة لتطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي هي نزع سلاحها فوراً وامتثالها غير المشروط والنشيط والتام لقرارات مجلس الأمن. وأي إجراءات خلاف ذلك لن يعتبرها المجتمع الدولي ضمانات يمكن التحقق منها بأن العراق لا يمتلك برامج أو أسلحة دمار شامل. وبهذه الطريقة وحدها يمكن الحيلولة دون تقويض سلطة وشرعية المجلس.

وحكومة بيرو مقتنعة بأن الصراعات والتهديدات للسلام والأمن الدوليين - كما صرّح الأمين العام كوفي عنان مؤخراً - ينبغي حسمها بما يتسق مع المبادئ والآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ماذا يعني ذلك؟ إنه يعني أن استخدام القوة - كما صرّح الأمين العام أيضا - ينبغي التفكير فيه على أنه الملاذ الأخير. ولكن ينبغي أن نذكر أن استخدام القوة، وفقا للميثاق، هو أيضاً ملاذ شرعي لمجلس الأمن بغية ضمان السلام والأمن الدوليين.

وكما أوضحت في ١٨شباط/فبراير، إن الأحداث الجارية، التي تضع النظام الأمني في الأمم المتحدة على المحك، نجمت عن انتهاك حكومة العراق لمبادئ أساسية للميثاق، بالهجوم على الكويت وغزوها، ومؤخراً، عن رفضها المستمر تنفيذ التدابير التي وضعها مجلس الأمن لترع جميع أسلحتها للدمار الشامل. وقد مر أكثر من عقد ولا تزال المشكلة معلقة، وهي تعرقل فعالية نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي.

وفي هذا المنعطف يجد كل من الأمم المتحدة ونظام الأمن الدولي نفسه في وضع صعب للغاية. وتؤمن بيرو بأنه يجب حل الأزمة - وأكرر يجب حل الأزمة - ضمن الإطار المعياري للأمم المتحدة، خاصة في سياق القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. ونؤمن بأن الأولوية العليا هي استنفاد إمكانيات الحل السلمي، الذي يعتمد من دون شك على قيام العراق بترع سلاحه فورا ومن دون شروط وعلى نحو كامل، بما يتسق مع الأحكام والشروط التي وضعها القرار١٤٤١ (٢٠٠٢).

وحكومة بيرو على دراية بمدى تعقيد مهمة المفتشين للتحقق وبالصعوبات المتعلقة بتحديد نتائج لا لبس فيها لأنشطتهم. ولكن، في الوقت نفسه، يمكن أن نخلص من تقاريرهم إلى أن الولاية التي أسسها المجلس لترع سلاح تام وكامل لأسلحة الدمار الشامل لم تتحقق بعد.

وفي ذلك السياق ينبغي أن يكون هناك أجل نهائي ومحدد للتنفيذ الكامل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، كما أعلنت بيرو في ١٨ شباط/فبراير. وهذا متطلب تدعمه حكومة بيرو لصالح السلام وسلطة مجلس الأمن. ولا يمكن ولا يجوز استخدام الوقت لإفراغ قرارات مجلس الأمن من مضمونها أو تأثيرها المفيد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد غيرالدو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توجيهكم دفة أعمال مجلس الأمن.

وقررت كولومبيا أن تتكلم في هذه المناقشة المفتوحة نظرا لأهمية المسألة لمستقبل الأمم المتحدة ومقدرة مجلس الأمن على التصدي للتهديدات ضد السلام والأمن الدوليين.

وكان صون السلام هو الهدف الأول للذين أنشأوا الأمم المتحدة بعد مواجهة المعاناة والتغلب على صعاب وتحديات الحرب العالمية الثانية. ويجب أن نحافظ على هذه التركة، بتحمل مسؤولية اتخاذ التدابير الوقائية المستمرة والكفؤة والسليمة لتبديد التهديدات الخطيرة للسلام.

وكولومبيا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، فإنها تنظر بشعور من القلق إلى فشل الحكومة العراقية في الامتثال لقرارات المجلس، وإصرارها على تطوير وامتلاك أسلحة التدمير الشامل، وهو ما يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

إن التهديد باستخدام القوة واتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي أعطى الحكومة العراقية فرصتها النهائية للتعاون غير المشروط والفوري والنشط مع المفتشين في عملية نزع السلاح، هما وحدهما اللذان مكنّا من إحراز تقدم معين في هذا التعاون الذي ما زال بعيدا عن كونه ”غير مشروط وفوري ونشط“ ولذلك السبب، ترى كولومبيا أن حكومة العراق لا تزال في حالة عدم امتثال للمجتمع الدولي، وأنها توفر مجالا لتطبيق عبارة ”العواقب الوخيمة“ المعلنة في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وقد أظهرت المناقشات التي جرت في مجلس الأمن خلال الأشهر القليلة الماضية انقساما خطيرا في هذه الهيئة الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين. وتنادي كولومبيا بوحدة المجلس في هذا الوقت المهم بصورة خاصة لمستقبل مؤسسة الأمم المتحدة ولمبدأ تعددية الأطراف.

ومن الضروري أن نبقي في البال أن حكومة العراق قد انتهكت القواعد الأساسية للقانون الدولي بالهجوم على جارتيها وباستخدام أسلحة التدمير الشامل. والشعب العراقي جدير بقيادة تضمن الوئام الوطني والتعايش السلمي مع الدول المجاورة ومع المجتمع الدولي.

وينبغي ألا نخطئ إزاء المأزق الذي يواجه مجلس الأمن: وهو أن يترع سلاح حكومة العراق بالوسائل السلمية من خلال عمليات التفتيش، أو يفعل ذلك باستخدام القوة. وبالطبع، كل أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة بصورة عامة يفضلون الوسائل السلمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وكولومبيا بلد محب للسلام اختارت تاريخيا تسوية الصراعات بالحوار والوساطة، مع بقاء استخدام القوة بوصفه الملاذ الأخير. ومع ذلك، فإن الخيار ليس متروكا للمجلس وإنما للحكومة العراقية.

ولذلك السبب، نحث أعضاء هذه الهيئة على بذل جهد أخير وحثيث للمحافظة على وحدة المجلس والموافقة على مشروع قرار جديد يحدد وقتا نهائيا ثانيا ومؤشرات واضحة بهدف كفالة أن تمتثل حكومة العراق في النهاية لالتزاماتها بترع السلاح.

ومع ذلك، تواجه احتمالا كبيرا بأن استخدام القوة سيكون ضروريا من أجل تحاشي شرور أكبر. وتعرف حكومتي ذلك لأننا شهدنا هذا في سياق صراعنا الداخلي. ففي وقت من الأوقات كنا نعتقد أن في إمكاننا إقناع الجماعات غير النظامية بصواب الأساليب السلمية، لكننا أدركنا أن هذا لن يسمح لها إلا بكسب الوقت، بل وتسليح أنفسها بدرجة أكبر وزيادة قدرتها على إلحاق الضرر. ولم تكن عروضها للحوار والسلام ونزع السلاح والتسوية السلمية للصراع سوى أقوال لإخفاء أسوأ نواياها.

إن السلام مبتغى ضروري – شيء لديه قيمة في ذاته. لكن، في حالات معينة، ومن أجل تحقيقه، ينبغي ألا نخلط بينه وبين الاسترضاء والوهم بإيجاد مخرج سهل، وإنما ينبغي أن نعمل بدلا من ذلك لتجاوز سوء الفهم وأن نختار الطريق الصعب لكنه الصواب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إثيوبيا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد زينا (إثيوبيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل إثيوبيا.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/مارس وأن أشكر ألمانيا على الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة في فترة رئاستها للمجلس خلال شهر شباط/فبراير. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لكم على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة عن مسألة ما فتئت تشغل المجتمع الدولي برمته.

وأود كذلك أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن شكرنا وتقديرنا لرئيس مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك)، السيد هانز بليكس، وللمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد البرادعي على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماهما في ٧ آذار/مارس عن التقدم الذي أحرزته عمليات التفتيش منذ تقديم تقريريهما الأخيرين للمجلس.

يتضح من تقريريّ السيد بلكيس والسيد البرادعي أنه جرى إحراز بعض التقدم. غير أنه ما زلنا نود أن نرى العراق من غير أسلحة التدمير الشامل. وينبغي أن يبدي العراق دون إبطاء أنه يمتثل بالكامل لالتزامه بنزع السلاح.

ومن الضروري أن ينصب تركيزنا في هذه المرحلة على الحاجة إلى نزع سلاح العراق، بقدر الإمكان، دون اللجوء إلى استخدام القوة. وهذا يقتضي بصورة واضحة امتثال العراق الكامل والنشط والفوري للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وينبغي، مع ذلك، التأكيد على أن وحدة الهدف القوية من جانب المجلس أمر لا غنى عنه. ولا بد أيضا من التأكيد على أن التقدم الذي أحرز حتى الآن هو، إلى حد كبير، نتيجة لوجود عسكري يتسم بالمصداقية في المنطقة.

وتؤيد إثيوبيا، من حيث المبدأ، التسوية السلمية للمسألة العراقية. ونحن ندرك الخسائر البشرية والمادية التي لا تحصى، نتيجة اندلاع الحرب في المنطقة وما وراءها. ومن أجل تفادي ذلك، ندعو العراق إلى الامتثال الكامل، دون أي شروط مسبقة، لالتزاماته بموجب شتى قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وينبغي عدم اللجوء إلى القوة إلا بوصفها خيارا أخيرا جدا. ولا تزال إثيوبيا، بوصفها بلدا كان عضوا في مجلس الأمن وصوت على القرار الأول بشأن العراق خلال أزمة الكويت قبل ١٢ عاما، مقتنعة بأنه ليس هناك ما يحول بين الحرب والسلام سوى الامتثال العراقي الفوري.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد طلب ممثل العراق الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

السيد الدوري (العراق): سيدي الرئيس، سأكون موجزا في كلمتي. وددت فقط أن أعرب عن الشكر لجميع الدول التي تكلمت خلال اليومين الماضيين، وكذلك للدول التي عبرت وتعبر لنا باستمرار عن تأييدها لحل سلمي للمشكلة العراقية.

لقد استمعنا خلال هذين اليومين إلى أغلبية واضحة من الدول، وأود أن أشكرها هنا، تلك الدول التي أشارت عن حق إلى تعاون العراق، كما أشادت بعمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية والنتائج الإيجابية التي تحققت على الأرض منذ عودة المفتشين. وقد أكدت هذه الدول أيضا على نبذها لاستخدام القوة، وأكدت على أهمية اتباع الوسائل السلمية التي تنسجم مع روح الميثاق، ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كذلك أود أن أشير إلى الدول التي انضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في مشروع قرارهما بشن الحرب على العراق. أود فقط أن أذكّرها بأنه لا توجد لها مصلحة في مثل هذه الحرب، فهذه الحرب سوف تعود على العالم بكوارث لا يعلم أحد مداها. وإن كنت أفهم لماذا انضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لكني لا أستطيع تبرير عمل دول صغيرة لا توجد لها مصلحة في احتلال العراق من قبل القوة الأعظم في العالم، ولا توجد لها مصلحة في احتلال نفط العراق، ولا توجد لها مصلحة في تقسيم المنطقة. لقد اضطرت إلى اتخاذ هذا الموقف اضطرارا. وأنا أحترم قرارها ورأيها، كون العراق دولة صغيرة مثلها. إني أعرف حجم الضغط المباشر وغير المباشر الذي مارسته الولايات المتحدة وبريطانيا على الجميع دون استثناء، على الدول صغيرها وكبيرها. بعضها من استطاع أن يأخذ طريق القانون والسلام والميثاق، وبعضها أخذ المشروع الأمريكي والبريطاني واجتزأ منه عبارات وضمنها في خطابه إرضاء للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وأفهم كذلك أن دولا أخرى تتفق تماما مع الولايات المتحدة الأمريكية في أهدافها التوسعية في الهيمنة والسيطرة على العالم. وأفهم أن دولا أخرى محتلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بمئات الآلاف من الجنود أنها لا تستطيع أن تقول غير الكلمة التي قالتها البارحة وبعضها اليوم. وبعضها قد دفع لها أو يدفع لها، أنا كذلك أحترم اختيارها، لكن أود أن أطمئن أعضاء المجلس الموقر والدول التي تكلمت أو التي لم تأخذ الكلمة إلى أن العراق قد اتخذ القرار الاستراتيجي. لقد عبر عنه رئيس العراق في العام الماضي، الرئيس صدام حسين، قائلا إننا لا نمتلك أسلحة دمار شامل، ولا توجد لدينا رغبة في الدخول إلى هذا النادي الآن أو في المستقبل.

وإن المفتشين طوال هذه الفترة قد بحثوا في كل زاوية من زوايا العراق، وفتحوا كل باب من أبواب العراق، ولكنهم ومن خلال تفتيش معزز ومن خلال تفتيش مفاجئ ومن خلال تفتيش لم يعرفه العالم من قبل، قالوا قبل أيام عديدة إنهم لم يتمكنوا من العثور على سلاح دمار شامل أو برامج محظورة في المجال النووي أو في المجالات الأخرى.

الموضوع كله يتعلق، كما أشرت إليه في خطابي بنقطة واحدة لا غير. هذه النقطة هي أن العراق قد دمر أسلحة الدمار الشامل في عام ١٩٩١ بصورة انفرادية، وأن الذي يطالب به الآن هو متى وأين وكيف وكم دمر. هذا السؤال ليس من السهل الإجابة عليه. إنه ليس معطفا نلبسه ونخلعه. إنه موضوع قد مضى عليه ثلاثة عشر عاما، دمر خلاله الكثير من أسلحة الدمار الشامل وفي مناطق مختلفة ولا يحتاج أكثر من وقت حتى يتمكن العراق من تقديم ما يستطيع للمجتمع الدولي من أنه لا يوجد لديه أي سلاح دمار شامل، وإن هذه الموازنة هي الموازنة الموجودة لديه.

إذن الموضوع ليس وجود أسلحة دمار شامل أو عدم وجود أسلحة دمار شامل. هذا الموضوع قد انتهى وأعتقد أن الأيام القادمة ستكشف أيا كانت الظروف عن عدم وجود مثل هذا السلاح، وبالتالي سوف يتأسف ويندم أولئك الذين انضموا إلى قافلة الحرب قافلة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتدمير العراق وشعبه واحتلال المنطقة.

كنت أتمنى أن ينحى هؤلاء المنحى السلمي لماذا؟ لأنهم سوف يمنعوا على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم ليست أسلحة دمار شامل، بل أبعد من ذلك بكثير. فثلاثة آلاف صاروخ أعلن عنها رئيس الأركان الأمريكي وهي صواريخ بعيدة المدى سوف تضرب العراق. ثمانمائة صاروخ في اليوم الأول سوف تضرب العراق. لقد افتخر يوم أمس وزير الدفاع الأمريكي بأنه يملك قنبلة أطلق عليها إسم أم القنابل. يبلغ وزنها ٥٠٠ ٢١ رطل هدد بها العراق كما هدد قبل كذلك بضربه بأسلحة دمار شامل ذات طبيعة نووية تكتيكية. هذا هو التهديد الذي انضمت إليه العديد من الدول الصغيرة التي لا ناقة لها ولا جمل بأن يضرب العراق بكل هذه القنابل وبكل هذه الترسانة العسكرية التي تحيط بالعراق من كل جانب. أتمنى أن يقف مجلس الأمن في وجه أسلحة دمار شامل جديدة سوف تطلق على العراق وذلك من خلال مسؤولية مجلس الأمن عن صون الأمن والسلم الدولي. وأتمنى ألا يقف مكتوف الأيدي تجاه ذلك فالتهديد قائم وخطير والمسؤولية، سيدي الرئيس، هي مسؤوليتكم. أترككم مع هذه الأسئلة التي تضاف إلى الأسئلة التي طرحتها على مجلسكم الموقر في بياني يوم أمس حول موضوعات عديدة غير موجودة سوى في مخيلة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.